فعل اللِّقاء في النَّص القرآني بين تأثير اللواصق والتَّغاير القرائي
دراسة صرفيَّة

د. حمود ناصر علي نصار *

ملخَّص:

يُعَدُّ فعل اللِّقاء ثلاثيًا متعدِّيًا، ووقعت الياء لامًا فيه، ومن تتبُّعٍ واستقراء للنَّصِّ القرآني استوقفتني بنيته الصَّرفية، فتتبَّعت وروده من حيث وقوعه ثلاثيًّا مجرَّدًا، أو مزيدا ماضيا أو مضارعًا أو أمرًا، مبيِّنًا أثر الزوائد الداخلة عليه، وما أحدثته من تغييرات صرفية ودلالية ووظيفية، إذ نقلته تلك الزيادات من بنية "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع إلى أبنية أخرى، وكذا تأثير سوابق المضارعة كونها ذوات قيم تصريفيَّة من حيث الشخوص، أي: من حيث الخطاب والغياب والتكلم، والعدد، والنوع، والزمن، وذوات تأثير صرفي في بنية الفعل، ولا سيما ما تحدثه من إعلال بحذف الهمزة الزائدة في مضارع الإلقاء "يُلْقِي"، وما تحدثه اللَّواحق الضَّميرية التي تحقِّق الفاعلية من قيم تصريفية من حيث الشخوص، والعدد، والنوع، ومن تغييرات صرفيَّة في البنية المقطعية للفعل، ومدى تطابق تلك الظواهر الصرفية مع القواعد المطَّردة، في ضوء آراء علماء اللغة، والصَّرفيين، والمفسرين القدماء، والمحدثين من علماء اللسانيات، وأدركت تغاير القرَّاء في قراءة فعل اللِّقاء في مواضع من النَّص القرآني، ومدى تأثير ذلك التغاير في بنية الفعل ووظيفته، ولا

* أستاذ النحو والصرف المساعد – قسم اللغة العربية - كلية التربية – جامعة حجة – الجمهورية اليمنية.

سيما أنَّ منطق اللغة يدلُّ على أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، غير أنَّ ما تغاير فيه القرَّاء يعود إلى تغايرهم في أصل اشتقاقه، فمنهم من جعل اللقاء أصلًا له، ومنهم من عدَّه من الولق، ومنهم من عدَّه من الألق، مع اتفاق في دلالته، ولعلَّ ذلك منوط بلهجات العرب، وخصوصًا أنَّ النَّص القرآني لا يجمع بين لغتين على وجه اللبس في الدلالة، فسياقاته مطَّردة، وصيغه تتغير تبعًا لتلك الدلالات؛ لذا تتبعت تلك الظواهر في مظان اللغويين، والصَّرفيين، والمفسرين، والقراء، وعلماء اللسانيات، فبدأ البحث بمقدمة تضمنت أهميته وتساؤلاته ومبرراته، ومنهجيته، وتلا ذلك مناقشة فعل اللِّقاء، وتأثيرات اللواصق فيه، واختتم البحث بخاتمة تضمنت ما خلص إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: فعل اللقاء؛ اللواصق؛ التغاير القرائي؛ دراسة صرفية.

Laqia (i.e. Meet) Verb in the Qur'anic Text between the Influence of Prefixes and Suffixes and the Reading Variances: A Morphological Study

Dr. Hamood Nasser Ali Nassar

Abstract:

The Arabic verb 'laqia' (i.e. meet) is a transitive trilateral verb in which " ya "ي/ letter comes as the root letter " la ." ل/. Through an analytical reading of the Qur'anic texts, the researcher's attention was drawn to the morphological structure of this type of verbs in Arabic. So the researcher has explored the occurrence of the"Laqia' verb in the Qur'anic texts as a trilateral, stem or derivative, whether as past present or imperative, showing the impact of the prefixes and suffixes on the structure of this verb, including

morphological, semantic and functional changes. It was found out that these affixes change the basic form of this verb as ' fa'il' and 'yaf'al (فَعِلَ/ يَفْعَلُ)''into other verb forms. It was also found that the present tense verb prefixes have an influence on the structure of 'Laqia' verb due to their morphological values in terms of person, number, gender and tense as well as their morphological impact on the verb structure, specially in creating ''i'lal'' form of verb (defective form) through omitting the additional 'hamzah' in 'Laqia' present verb form. The researcher also pointed out the morphological values and significance of the suffixes related to subject in terms of person, number and gender as well as the morphological changes in the syllabic structure of the verb .

Furthermore, the researcher shed light on the degree of conformity of such morphological phenomena with the regular rules in the light of different views of old and modern linguists, morphologists and old exegesis specialists. Besides, the research has showed that there are variances in uttering or pronouncing this verb in the Holy Qur'an texts by 'al-qurra'a', (i.e. the well-known readers of the Holy Qur'an), including the degree of the influence of such differences on the verb structure and function, specially it is known in Arabic linguistics that an addition in word structure entails an addition in its meaning.

However, such variant readings can be attributed to the derivational root of al-liqa'a verb. Some 'qurra'a' regard this verb as the word root, some consider it as an aspect of 'alaq' and others as an aspect of 'walaq', but they all agree on the semantic meaning of such verb variances. This may be a characteristic of old Arabic dialects because Qur'an text never involves two different readings of words that create semantic ambiguity. The

contexts of the Qur'anic texts are marked by conformity and its word forms change in accordance with such semantic differences.

So this research has mainly investigated these linguistic phenomena of 'Laqia' verb as viewed by old and modern linguists, morphologists, al-qura'a and old exegesis specialists. This research paper has started with an introduction that includes its rationale, questions and methodology. This was followed by a detailed discussion of 'Laqia' verb along with the influence of prefixes and suffixes on this verb. The research has ended up with a conclusion that presents the main findings.

Key Words: 'Laqia' Verb, Prefixes and Suffixes, Reading Variance, Morphological Study.

المقدِّمة:

حظيت اللُّغة في تقعيد قواعدها وتحديد ألفاظها باهتمام عظيم من علماء اللُّغة، وتعد دراسة أبنية الأفعال ودلالاتها التَّصريفية ذات أهميَّة، إذ لا يمكن الرَّبط بين بنية الفعل ومعناه إلاَّ إذا عرفت بنيته الصرفيَّة، وما تحدثه اللواصق التصريفية من تأثيرات وصولًا إلى معناه الوظيفي، وفعل اللِّقاء ثلاثيٌّ في بنيته الصَّرفيَّة، قد أصابته علَّة في لامه، واكتنفته لواصق أحدثت تأثيراتها في بنية الفعل وفي دلالته التَّصريفيَّة.

أهمية البحث: وتكمن أهميته فيما يأتي

1- الدَّرس الصَّرفي لم يحظ بدراسات واسعة تبيِّن مذاهبه وعلله وتغاير أبنيته كما حظي به الدَّرس النَّحوي، فالدَّرس الصَّرفي يحتاج إلى مزيد من البحث، ودراسة فعل اللقاء بوصفه بنية صرفيَّة يعد ذات أهميَّة في هذا السياق، وتعدُّ رافدًا في دراسة المستوى الصَّرفي.

2- تناول البحث مفردة لغوية واحدة في النَّصِّ القرآني في ضوء نظرة القدماء وعلماء اللسانيات من المحدثين إلى المقاييس الصرفية، وهو ما يجعل هذا البحث يفترق عن الدراسات في اللواصق كونها تدرس اللواصق في شكلها العام، وهذا البحث يوظف آراء القدماء والمحدثين في دراسة بنية لغوية واحدة.

مشكلة البحث:

من استقراء وتتبُّعٍ لفعل اللِّقاء في النَّصِّ القرآني استوقفتني بعض الظَّواهر الصَّرفيَّة المتَّصلة به، ولا سيما أنَّ جذره الثُّلاثي "لَقِيَ"، وقعت الياء لامًا فيه، فأخذتني تساؤلات تتجلى فيها إشكالية البحث، وهي تساؤلات عن بنيته الصَّرفيَّة، وعن وروده في النَّصِّ القرآني على صور الماضي، والمضارع، والأمر، وعن الزَّوائد الدَّاخلة عليه وتأثيرها الدَّلالي، وما أحدثته من تحوُّلات في بنيته الصَّرفيَّة، فما نوع تلك الزوائد وعددها؟ وهل دخلت عليه أنواع الزيادات كلّها أو بعض منها؟ وما أنواع اللواصق اللاَّصقة به، أهي من السَّوابق، أم من الدواخل، أم من اللّواحق؟ وما تأثيرها التصريفي والصرفي؟ وما نوع الظواهر الصرفية التي اعترت هذا الفعل؟ وهل تغايرت آراء الصَّرفيين في هذه الظواهر؟ واستوقفتني أيضًا حركة القاف الواقعة عينًا فيه بين الفتح والضَّمِّ عند إسناد الفعل إلى لاحقة الواو الضَّميريَّة، ومن تتبُّع للنَّصِّ القرآني أدركت تغايرًا قرائيًّا في فعل اللِّقاء، فتساءلت عن الأثر الدَّلالي والصرفي الذي يحدثه ذلك التَّغاير، لا سيما أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وهل نجم هذا التغاير عن أصل اشتقاقيٍّ واحد، أو عن تغاير في أصوله الاشتقاقيَّة؟ فهذه التَّساؤلات كانت سببًا في اختيار البحث.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية

1- الوقوف على فعل اللقاء في النَّصِّ القرآني وعرضه على ميزان الأبنية الصَّرفية وما تحدثه اللواصق من قيم تصريفيَّة وتأثيرات صرفية في ضوء علم اللسانيات، وكذا الوقوف على التغاير القرائي بين أبنيته وأثر ذلك في دلالة السياق.

2- معرفة أبنية فعل اللقاء في النَّصِّ القرآني وما أحدثته اللواصق القبلية والبعدية من قيم تصريفية وتحولات تصريفية في ضوء آراء الصَّرفيين القدماء والمحدثين.

3- إزالة الغموض واللبس في بعض الظواهر الصرفية المتصلة بفعل اللقاء، وبيان علَّة تلك الظواهر في ضوء وجهات نظر القدماء وعلماء اللسانيات الحديثة التي تم استقراؤها وبما يتناسب وسياق النص القرآني.

4- بيان أثر التغاير القرائي بين أبنية فعل اللقاء وأثره في التغاير الدلالي، لا سيما أنَّ زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى.

منهج البحث وحدوده وإجراءاته:

سعى البحث إلى دراسة فعل اللِّقاء في النَّصِّ القرآني منتهجًا المنهج الوصفي التحليلي، ومستقيًا آراء العلماء من مظانِّها اللُّغوية، والصَّرفيَّة، والتَّفسيريَّة، والدَّلاليَّة، قديمها وحديثها، مناقشًا، ومحلِّلًا، ومركِّبًا، ومرجِّحًا ما اقتضى الأمر ترجيحه في ضوء الحجَّة والدَّليل، وصولًا إلى ما توصَّلت إليه من النَّتائج، وقد اقتفى منهجًا في التَّوثيق، فتم توثيق النُّصوص القرآنيَّة في المتن، وتوثيق المصادر والمراجع في الهامش، إذ ذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ودار النشر والطبعة، وتأريخها، والجزء، والصَّفحة عند ورودها لأول مرة إذا كان الكلام مقتبسًا، وإن تم التصرَّف في الكلام ذكر: "ينظر"، واكتفى بذكر اسم المؤلف،

والكتاب، والجزء والصفحة عند تكراره، وبحسب شروط المجلّة الناشرة. ووصولًا إلى النتائج المرجوَّة وقف الباحث على ما يأتي:

أوَّلًا – مفهوم فعل اللِّقاء واللَّواصق التَّصريفية

أ. **مفهوم فعل اللِّقاء:** نعني بفعل اللِّقاء كلَّ فعل ينشأ عن الجذر "لَقِيَ"، قال الرَاغب الأصفهاني (502هـ): "اللِقاء مقابلة الشَيء ومصادفته معًا، وقد يعبَّر به عن كلِ واحدةٍ منهما، يقال: لَقِيَهُ يَلْقَاهُ لِقَاءً ولُقِيًّا ولُقْيَةً، ويقال ذلك في الإدراك بالحسِ وبالبصر والبصيرة"[1]، وقال ابن منظور(711هـ): "ولقِيَ فلانٌ فلانًا لِقاء ولِقاءةً بالمدّ، ولُقِيًّا ولِقِيًّا بالتشديد، ولُقْيانًا، ولِقْيانًا، ولِقْيانة واحدة، ولُقْيةً واحدة، ولُقًى بالضَّمّ والقصر، ولَقاةً، الأَخيرة عن ابن جني، واستضعفها ودَفعها يعقوب فقال: هي مولَّدة ليست من كلام العرب، قال ابن بري: المصادر في ذلك ثلاثة عشر مصدرًا، تقول: لَقِيته لِقاءً ولِقاءَةً، وتِلقاءً ولُقِيًّا، ولِقِيًّا ولِقْيانًا، ولُقْيانًا، ولِقْيانَةً، ولَقْيةً، ولَقْيًا، ولُقًى، ولَقًى فيما حكاه ابن الأَعرابي ولَقاةً"[2]. وهو كغيره من الأفعال المشتقَّة، فقد جاء منه الثلاثي المجرَّد، ودخلته بعض الزَّوائد فأحدثت تحوُّلًا في أبنيته الصَّرفيَّة، فدخول الهمزة جعله فعلًا للإلقاء، نحو: "أَلْقَى يُلْقِي"، وتضعيف عينه جعله فعلًا للتَّلقية، نحو: "لَقَّى يُلَقِّي"، وألف المفاعلة جعله للملاقاة، نحو: "لاقَى يُلاقِي"، وهمزة الوصل وتاء الافتعال جعلاه فعلًا للالتقاء، نحو "الْتَقَى يَلْتَقِي"، وهكذا أحدثت الزيادات تحوُّلًا في أبنيته الصَّرفية.

ب . **مفهوم اللَّواصق:** اللواصق عند اللُّغويين جمع لاصقة، واللَّصق في اللُّغة: ملازمة الشَّيء للشَّيء، ويقال: "لصق الشَّيء بالشيء لُصُوقًا على لغة تميم، وقيسٌ تقول: لَسِقَ، وربيعةُ تقول: لَزِقَ وهي أقْبَحُهَا، ويقال: اللَّصوق بفتح اللام دواء يُلصَق بالجرح"[3].

وفي الاصطلاح: عمليَّة إضافة اللَّواصق إلى الجذر الثلاثي للكلمة، وهي لواصق تلصق بالجذر فتحدث قيمًا تصريفيَّة ودلاليَّة، وقد تحدث تغييرًا صرفيًا في بنية الكلمة، وقد تكون قبليَّة، وتُسَمَّى السَّوابق (Prefixes)[4]، ومن ذلك سوابق المضارعة "أنيت"، وهمزة التعدية في بنية "أَفْعَلَ"، وهمزة الوصل والسين والتاء في بنية "اسْتَفْعَلَ"، وهمزة الوصل في بنيتي "افْتَعَلَ وانْفَعَلَ"، والتاء والميم في بنية "تَمَفْعَلَ"، أو وسطيَّة وتُسَمَّى الدَّواخل (Infixes)، ومنها تاء الافتعال، وتضعيف عين الفعل، وألف المفاعلة، أوبعديَّة وتُسَمَّى اللَّواحق (Suffixes)، ومنها اللواحق الضميرية، واللواحق الحرفية، كتاء التأنيث ونون الوقاية[5].

ويبدو أنَّ اللواصق التَّصريفية قد نالت حيّزًا عريضًا من اهتمام علماء اللسانيات، فقد عدُّوها من أهمِّ دراسات علم المورفولوجيا (Morphology) وهو علم يدرس بنية الكلمة من حيث تصريفها للدلالة على النوع، والعدد، والشخوص، أي: للدلالة على الزمن، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والخطاب والغياب والتكلم[6]، وهذه قيم تصريفية لا تتأتَّى إلا من خلال تلك اللواصق، وقد أحدثت هذه اللواصق قيمها التصريفية، وتأثيراتها الصرفية في فعل اللقاء في ضوء سياقاته في النص القرآني.

ثانيًا: فعل اللِّقاء الثُّلاثي المجرَّد

أ – فَعِلَ – يَفْعَلُ: فعل اللِّقاء "لَقِيَ يَلْقَى" ثلاثيٌّ وقع منه حرف العلَة لامًا، من باب "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، ويبدو أنَّ فعل اللِّقاء في النَّصِّ القرآني قد ورد ماضيًا على وفق بنية "فَعِلَ" بفتح فاء الكلمة وكسر عينها، كما ورد مضارعًا مسبوقًا بسابقتي المضارعة "التَاء والياء" نحو: "تَلْقَى – يَلْقَى" على وفق بنية "تَفْعَلُ يَفْعَل"، بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، وفتح عينها، والواقع الصَّرفي يشير إلى فتح عين

المضارع؛ لوقوعها مكسورة في الماضي[7]، قال ابن درستويه (347هـ): "اعلموا أنَّ كلَ فعلٍ كان ماضيه على "فَعِلَ" بكسر العين لم يجز أن يكون مستقبله إلاَّ "يَفْعَلُ" بفتح العين؛ ليخالف الماضي المستقبل في البناء ويعتدل في الخفة، كما خالفه في المعنى، فيعلم كلُ واحدٍ منهما ما يخصُّه من الأبنية؛ لأنَّ اللَّفظ الواحد لا يدلُّ على معنيين مختلفين حتَّى تضامَّه علامة لكلٍّ منهما، فإن لم تكن فيه تلك العلامة أُشكِلَ وأُلبِسَ على المخاطب"[8]، وفعل اللِّقاء متعدٍّ في أصله، ويشير الاستعمال اللُّغوي إلى مجيء الأفعال على وفق هذا البنية متعدِّية ولازمة[9]، وتعدُّ عند الصَّرفيين من أكثر الأبنية حركيَّة[10]، ولم يرد فعل اللِّقاء في النَّص القرآني ثلاثيًّا على صورة الأمر.

1. ماضي اللِّقاء: يعد الفعل " لَقِيَ " ثلاثيًا متعدِّيًا معتلَّ الآخر، وهو من الأفعال التي تأتي من باب "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، قال ابن جني (392هـ): "وفَعِلَ يكون متعدِّيًا وغير متعدٍّ"[11].

- **لواحق ماضي اللِّقاء**

والملاحظ ورود فعل اللِّقاء في النَصِ القرآني ماضيًا مسندًا إلى أربع لواحق ضّميريَّة هي: تاء الفاعل، وألف الاثنين، و(نا) المتكلِمين، وواو الجماعة"، وهي لواحق ضميريَّة تدلُّ على الفاعليَّة، وذوات دلالات تصريفيَّة تتَّخذ معنًى وظيفيًّا بما تحدثه من تغيير في بنية الفعل[12]، وعدَّها الصَّرفيون من أهم مباني التَّصريف؛ لأنَ قيمها التَصريفيَّة تتَّجه إلى دلالاتها المتمثِلة في دلالتها على الشخوص من حيث عموم الحضور والغياب، وعلى العدد من حيث دلالتها على الجمع، وعلى النوع من حيث الدلالة على التذكير أو التَّأنيث، وكذا فيما تحدثه من تأثيرٍ صرفيٍّ في بنية الفعل[13].

- **فعل اللقاء ولاحقة التَّاء الضَّميريَّة**

هي لاحقة تدلُّ على الفاعلية، وتتجلَّى قيمتها التَصريفيَّة في دلالتها على العدد والشَّخص والنَوع[14]، قال المبرد (285هـ): "واعلم أنَّ ضمير المرفوع التَّاء، يقول المتكلم إذا عنى نفسه ذكرًا كان أو أنثى: "قُمْتُ، وذَهَبْتُ"، وإذا عنى غيره كانت التَّاء على حالها إلَّا أنَّها مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث"[15]، وقد ورد فعل اللقاء مسندًا إلى هذه اللَّاحقة وهي متصلة بلاحقة الميم ذات الدلالة على جمع المخاطبين من المؤمنين في ثلاثة مواضع في النَّصِّ القرآني، وقد اقتضت لاحقة الميم تحريك اللاحقة الضَّميرية قبلها بالضَّم فأصبحت الضَّمة حركة لازمة على حدِّ قول سيبويه[16]، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ١٥ ﴾[الأنفال15]، ونحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ ﴾ [الأنفال45]، ونحو قوله تعالى:﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[محمد4].

- **فعل اللقاء ولاحقة الألف الضميريَّة الدَّالة على التثنية**

هي لاحقة ذات قيمة تصريفيَّة، كونها تدلُّ على الفاعلية، وذات دلالة على خطاب الاثنين، ويشير الاستعمال اللُّغوي إلى أنَّ قيمتها التَّصريفيَّة لا تُعرف إلاَّ من خلال القرائن السياقيَّة[17]، قال المؤدب: "وإذا أخبرت عن الرجلين قلت: "فَعَلا" بألف في آخر البناء علامة للمضمر في الفعل، وهذه العلامة تكون غير ظاهرة في فعل الواحد، وظاهرة في فعل الاثنين والجماعة"[18]، وقد ورد الفعل مسندًا إلى هذه اللاحقة في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمٗا فَقَتَلَهُۥ﴾ [الكهف74].

- **فعل اللقاء ولاحقة المتكلِّمين الضَّميريَّة**

الأصل في هذه اللاَّحقة دلالتها التَّصريفية على المثنَّى المتكلِّم، أو على الجمع، قال المبرِّد: "فإن ثنَّى المتكلِّم نفسه أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر، قال: فَعلنا"[19]، وقد ورد فعل اللقاء مسندًا إلى هذه اللاحقة في موضع واحد، في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدۡ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبٗا ٦٢﴾ [الكهف62]، واللِّقاء هنا بمعنى المقابلة، قال البغوي (510ه): "أي: تعبًا وشدةً، وذلك أنه ألقي على موسى الجوع بعد مجاوزة الصخرة ليتذكر الحوت ويرجع إلى مطلبه"[20].

- **فعل اللقاء ولا حقة الواو الضميريَّة**

هي لاحقة تجلَّت قيمتها التَّصريفيَّة في دلالتها على جمع الغياب كما أحدثت تأثيرًا صرفيًّا في بنية الفعل "لَقِيَ"، وقد ورد مسندًا إلى هذه اللاحقة في موضعين من سورة البقرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ [البقرة14-76]، ومن المعلوم أنَّ الصرفيين القدماء قد أجمعوا على حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل النَّاقص عند إسناده إلى هذه اللاَّحقة، غير أنَّ آراءهم تغايرت في علَّة الحذف، فكانوا فيه على رأيين:

1ـ ذهب بعض الصَّرفيين إلى القول بحذف ضمَّة الياء استثقالًا لها، ممَّا أدَّى إلى التقاء ساكنين هما: الياء الواقعة لامًا في الفعل، ولاحقة الواو الضميريَّة الدَّالة على الجمع، وكان لابدَّ من حذف إحداهما، وحذف لام الكلمة أولى؛ لأنَّ اللاَّحقة الضَّميريَة جاءت للدلالة على الفاعليَّة؛ ولأنَّها ذات قيمة تصريفيَّة تتحقَّق في دلالتها على جمع الغائبين، ثم قلبت كسرة القاف ضمَّة؛ لتحدث عملية التَّجانس مع لاحقة الواو[21].

2ـ وذهب آخرون إلى القول بحدوث إعلال بنقل حركة الياء إلى القاف، فالتقى ساكنان، فاقتضى ذلك حدوث إعلال بحذف لام الكلمة، إذ لابدَّ من الإبقاء على اللاَّحقة الضَّميريَة؛ لأنها جاءت لمعنى[22]، قال الآلوسي (1270هـ): "واللقاء استقبال الشخص قريبا منه"[23].

وقال العكبري (616هـ) موضِّحًا ما أحدثته هذه اللاَّحقة من تغيير صرفيٍّ في البنية المقطعيَّة لفعل اللِّقاء: "وأصله "لَقِيُوا"، فأسكنت الياء لثقل الضَّمَّة عليها ثم حذفت؛ لسكونها وسكون الواو بعدها، وحُرِّكَت القاف بالضَّمِّ تبعًا للواو، وقيل: نُقِلَت ضمَّة الياء إلى القاف بعد تسكينها ثم حذفت"[24]، وقال السمين الحلبي (756): "وأصل لَقُوا: لَقِيُوا بوزن شَرِبوا، فاسْتُثْقِلتِ الضَّمَّةُ على الياء التي هي لام الكلمة، فحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فالتقى ساكنان: لامُ الكلمة وواوُ الجمع، ولا يمكن تحريكُ أحدهما، فَحُذِف الأول وهو الياء، وقُلِبت الكسرةُ التي على القاف ضمةً لتُجانِسَ واوَ الضَّمير، فوزن "لَقُوا": "فَعُوا"، وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ نحو: خَشُوا وحَيُوا"[25].

ولبعض المُحدَثين رأي آخر في ذلك، فهم يرون أنَّ لام الفعل النَّاقص تصاب بحالة سقوط وحدوث مماثلة بين الحركات وأشباه الحركات، وأعادوا تلك المماثلة إلى حركة المقطع المنبور "يو"، ثمَّ يعقب ذلك عملية المخالفة بينهما، فتسقط شبه الحركة "الياء"، ومن ثمَّ تضَمُ عين الكلمة، فيقال: "لَقُوا" على وفق بنية "فَعُوا"[26].

والظَّاهر أنَّ ماضي اللِّقاء قد أسند إلى تلك اللّواحق الضَّميريَّة الأربع التي تحقِّق الفاعليَّة، وهي لواحق تصريفيَّة تدلُّ على الحضور والغياب، والعدد، والجنس، ويخضع تأثيرها لنوعها، من حيث كونها متحرِّكة أو ساكنة، ولنوع الفعل، من حيث صحته واعتلاله،

ومن حيث دلالته الزَّمنيَّة[27]، قال هنري فليش: "ويتصرَّف التَّام الماضي بوساطة لواحق تدلُّ على الشخص، والنَوع، والعدد، وهي التي أطلق عليها لواصق الأشخاص"[28] وقد انفردت لاحقة الواو الضميريَّة بتأثيرها صرفيًّا في بنية الفعل المقطعيَّة، إذ أحدثت إعلالًا بحذف الياء الواقعة لامًا في الفعل، وفي تقديري أنَه لا خلاف بين الصَّرفيين في حذفها، وإنما الخلاف في علَّة حذفها، وفي حركة ضمِّ ما قبلها.

2- مضارع اللِّقاء

من استقراءٍ للنَّصِّ القرآني ندرك أنَّ فعل اللِّقاء قد ورد مضارعًا على وفق بنية "يَفْعَلُ" بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الفعل، وفتح عينه؛ لأنَّ كسر عين الماضي شرط في فتح عين المضارع عند الصرفيين[29]، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ [آل عمران143]، واللِّقاء هنا بمعنى: الإدراك بالحسِّ، وبالبصر والبصيرة[30]، قال السمين الحلبي: "والضميرُ في "تَلْقَوه" فيه وجهان، أظهرُهما: عَوْدُه على الموت، والثاني: عَوْدُه على العدوِّ، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لدلالةِ الحالِ عليه"[31]، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [التوبة77]، ونحو قوله تعالى:﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾ ﴾ [الأحزاب44]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ ﴾ [مريم59]، قال البغوي: "ليس معناه يرون فقط، بل معناه الاجتماع والملابسة مع الرؤية"[32]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان68]، و قوله تعالى:﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ﴾ [الإسراء13].

- **سوابق مضارع اللِّقاء**

يتبيَّن أنَ مضارع اللِّقاء قد جاء بمعنى المقابلة والإدراك بالحسِ، وبالبصر، وبالبصيرة، كما أنَّه وقع بين تأثير سابقتي المضارعة "التَاء والياء"، ولم يرد مسبوقًا بسابقتي "الهمزة والنُّون"، ومن المعلوم أنَّ سوابق المضارعة المجموعة في كلمة "أنيت" ذوات دلالات تصريفيَّة تتجلَّى في تحديد الشُّخوص، والعدد، والجنس، والزَّمن[33]، قال سيبويه (180هـ): "واعلم أنَّ للهمزة، والياء، والتَّاء، والنُون، خاصَّة في الأفعال ليست لسائر الزوائد، وهنَّ يلحقن أوائل في كلَّ فعلٍ مزيدٍ وغير مزيد، إذا عنيت أنَ الفعل لم تمضه، وذلك قولك: أَفْعَلُ، ويَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ونَفْعَلُ"[34] وذكر السُّهيلي (581هـ) أنَّ سابقة المضارعة تنبئ أنَّ الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأنَّ بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان تشير إليه سابقة المضارعة[35].

- **فعل اللقاء وسابقة التاء**

تُعَدُّ التَّاء في الفعل "تَلقى" سابقة مضارعة ذات قيمة تصريفيَّة تتمثَّل في دلالتها على الخطاب أو التَّأنيث، قال الثَّمانيني (242هـ): "اعلم أنَّ التَّاء قد زيدت في أوَّل الفعل المضارع، تقول: أنت تقوم، فيدلّ على الخطاب، وتقول للمؤنَثة: أنتِ تقومين،فيدلّ على الخطاب والتَّأنيث، وتقول للغائبة: هي تقوم، وهما تقومان، فيدلَّ على التَّأنيث، وإن قلت: أنتما تقومان، فإن كانا مذكَّرَينِ دلَّت على الخطاب، وإن كانا مؤنَّثين دلَّت على الخطاب والتَّأنيث، وإن كان مذكَّرًا ومؤنَّثًا دلَّت على الخطاب؛ لأنَّ التَّأنيث إذا اختلط بالتَّذكير غلب التَّذكير وبطل علامة التَّأنيث"[36]، وقد ورد فعل اللِّقاء مسبوقًا بسابقة التَّاء في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران143]، وجاءت لتحقيق قيمًا تصريفيَّة، من حيث دلالتها على العدد، والزَّمن، كونها تدلُّ على جمع المخاطبين.

- فعل اللقاء وسابقة الياء

تُعَدُّ الياء من أهم سوابق المضارعة ذوات القيم التصريفيَّة، إذ تدلُّ على الغياب، والجنس، والعدد والزَّمن، سواء أكان الفعل دالًا على المذكَّر أم المؤنَّث، مفردًا كان، أم مثنًّى، أم جمعًا، ولا تحتاج إلى التفريق بين المذكَّر والمؤنَّث[37]، قال أبو علي الشلوبين (654): "وهذا القول -لعمري– ممكن إلاَّ أنَّه في التَّعليل الذي لا ينبغي أن يجعل فيه معتمدًا، أعني أنَّه من تعاليل الاختصاص"[38]، ومن الآيات ندرك أنَّ فعل اللِّقاء قد ورد مسبوقًا بسابقة الياء في خمسة مواضع، محدثة دلالاتها التصريفيَّة، إذ دلَّت على الغائب المفرد في موضعين، وعلى جمع الغياب في ثلاثة مواضع كما هو واضح في سياق النَّصِّ القرآني.

ويبدو أن الدلالة الزمنية لسابقتي "التَّاء والياء" قد تجسَّدت في دلالتهما على الاستقبال، بدليل سياقاتها، ولا فرق بين الزمنين عند بعض النحويين، قال الزجاجي (ت 337هـ): "ففعل الحال في الحقيقة مستقبل"[39]، والدَّلالة الزمنية مرتبطة بالقرائن، ويمكن تحديدها من سياقات الكلام، وتعيين الزمن في سوابق المضارعة يتوقَّف على القرائن سواء أكانت لفظيَّة أم معنوية[40]، والزمن في اللسانيات الحديثة مقولة صرفية ونحوية عامة تعبر عنها صرفيًّا صيغ التصريف الفعلي " Conjugasion "، ومن ثمَّ لابدَّ من التمييز بين الزمنين، فالزمن الصرفي تقدمه جداول التصريف الفعلي عن طريق اللواصق، وهو زمن يوصف خارج السياق، وزمن نحوي تقدمه التراكيب الإسنادية التي تضم الأفعال، وهي السياق النحوي، والأدوات، وكل مباني القرائن السياقية، وهو زمن لا يوصف إلا داخل السياق[41].

ومن الملاحظ أنَّ الفعل "يَلْقَى" قد ورد مسبوقًا بسابقة التَّسويف في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾ [مريم59]، وهي سابقة تصريفيَّة تسبق الفعل المضارع للدَّلالة على

الاستقبال، ولا تشكِّل جزءًا من بنيته، وجعلها سيبويه بمنزلة "ال"، كونها تدخل على الفعل لإفادة غرض[42]، وجاءت هنا دالة على المستقبل البعيد المتَّصل بالآخرة[43]، قال ابن عاشور: "وحرف سوف دالٌّ على أنَّ لقاءهم الغيَّ متكرر في أزمنة المستقبل؛ مبالغة في وعيدهم، وتحذيرًا لهم من الإصرار على ذلك"[44].

- **لواحق مضارع اللِّقاء**

إذا كان تأثير سابقتي "التَّاء والياء" في فعل الإلقاء قد تجسَّد في دلالتهما التَّصريفية من حيث النوع والجنس والزَّمن، فقد وقع مضارع اللِّقاء تحت تأثير تصريفي وصرفيٍّ للاحقة الواو الضَّميريَّة الدَّالة على الفاعليَّة، ولم يرد مسندًا إلى غيرها من اللَّواحق الضَّميريَّة.

- **مضارع اللقاء ولاحقة الواو الضميرية**

ورد مسندًا إلى هذه اللاحقة في أربعة مواضع، وهي لاحقة ضميريَّة تتجسَّد قيمتها التَّصريفيَّة في تحقيق الفاعليَّة، وفي دلالتها على العدد والجنس[45]، ولم يقتصر تأثير لاحقة الواو على الدَّلالة على جمع الغياب، بل ثمَّة تأثير صرفي في بنية الفعل "يلقى"، فإسناد الفعل الثلاثي المضارع المعتلِّ الآخر إلى هذه اللاَّحقة يقتضي إعلالًا بحذف حرف العلَّة، إذ يتحوَّل الفعل من " يَلْقَيُونَ" إلى "يَلْقَوْنَ"، أي: من بنية "يَفْعَلُوْنَ" إلى "يَفْعَوْنَ" بفتح عين الفعل، وقد أجمع الصَّرفيُّون على حذف الياء الواقعة لامًا في هذا النَّوع من الأفعال كأثر صرفيٍّ أحدثته لاحقة الواو الضَّميريَّة، غير أنَّ آراءهم تباينت في علَّة الحذف، وفي حركة عين الفعل، فكان القدماء في ذلك على رأيين:

1ـ ذهب بعضهم إلى القول بحدوث إعلالين في الياء الواقعة لامًا في الفعل: إعلال بقلب الياء ألفًا، إذا اقتضى الأمر تحريك عين الفعل بالفتحة مجانسة للألف، وإعلال

بحذف الألف السَّاكنة المنقلبة عن أصلٍ يائي، وذلك لاجتماع ساكنين، وحذف لام الكلمة أولى؛ لأنَّ لاحقة الواو الضميريَّة تحقِّق الفاعلية، ولكونها ذات دلالة تصريفيَّة تتجسَّد في دلالتها على جمع الغياب، مع بقاء عين الفعل مفتوحة خشية الوقوع في اللبس، وفي فتح عين الفعل دليل على حذف الألف.

2ـ وذهب بعضهم إلى القول بحذف ضمَّة الياء الواقعة لامًا في الفعل، وبحذفها اجتمع ساكنان، فاقتضى ذلك حدوث إعلال بحذف لام الفعل، لأنَّ لاحقة الواو جاءت لمعنى كما ذكرنا، وفتح ما قبلها خشية الوقوع في اللَّبس(46).

والظَّاهر أنَّ بقاء عين الفعل مفتوحة في الفعل "يَلْقَوا"، يعود إلى أنَّ الياء الواقعة لامًا في الفعل قد أُعِلَّت بقلبها ألفًا في المضارع "يَلْقَى"، فاقتضى الأمر فتح عين الكلمة مجانسة للألف، وعند إسناد الفعل إلى لاحقة الواو الضميريَّة تمَّ الإبقاء على فتح عين الكلمة لتدُلَّ على حذف الألف خشية الوقوع في اللَّبس مع الأبنية الأخرى.

أمَّا بعض المُحدَثين فالألف عندهم حركة طويلة تُسَمَّى حرفًا، أُعِلَّت بحالة مخالفة وسقوط، ولا تمثِّل لام الفعل، وإنَّما طالت حركة العين بعد سقوط العنصر الثَّاني من المزدوج، وعند إسناد الفعل إلى لاحقة الواو الضَّميريَّة -وهو فتحة طويلة- اجتمعت حركتان طويلتان، وفي مثل هذه الحال تختصر الحركة الطويلة لتصبح فتحة قصيرة، ويتمُّ الانزلاق بينها وبين لاحقة الواو الضميريَّة؛ لذلك عدُّوا حركة ما بعد العين نصف الألف، ولا دلالة فيها على ألف محذوفة؛ لأنَّ الفعل "يَلْقَوا" في أصله على وزن "يَفْعَوا"(47).

يلقيون مماثلة ← **يلقيون** مخالفة ← **يلقون "يفعون"**

ومن الواضح أنَّ الإعلال بحذف لام الفعل أمرٌ لا خلاف فيه، وإن اختلفت الطريقة، والخلاف الحقيقي في علَّة الحذف، وفي فتح عين الفعل، فالقدماء اعتمدوا الأصل المعجمي، والمحدثون جعلوا الفتحة نصف حركة طويلة، توَّلَّدت من الحركة الطَّويلة، ولعلَّ قصَّة تقصير الحركة الطَّويلة مستوحاة من اللُّغات الأخرى ولا سيما الانجليزية، نحو: "foot" وجمعها "feet" و "goose " وجمعها "geese"[48] ، وفي تقديري أنَّ جعل لغات الآخرين مقياسًا للغتنا في كل الحالات يُعَدُّ مجانبًا للصَّواب؛ لأنَّ لغتنا ذات خصوصيَّة تنماز بها عن غيرها، قال عبد الرحمن أيوب: "وإنَّه ينبغي حين ننقل عن المفكِّرين غير العرب ألاَّ ننقل أفكارهم في إطار أمثلة من لغاتهم الأجنبيَّة؛ لأنَّ ذلك يلقي بظلاله على الفكرة، ومن ثمَّ فإنَّ الفكرة حين تُقَدَّمُ في إطارٍ من أمثلة فرنسية أو إنجليزية تختلف نوعًا من الاختلاف حين تُقَدَّمُ في إطار أمثلة عربيَّة، كما أنَّنا أوَّلًا وأخيرًا نريد أن نحدث تطوُّرًا فكريًا عربيًا، ولابد لتحقيق هذا من أن نبدأ بمشاكلنا اللُّغوية"[49].

ثالثًا: المزيد بحرف

أ – أَفْعَلَ – يُفْعِلُ

على وفق هذه البنية الصَّرفيَّة ورد فعل الإلقاء مزيدًا بالهمزة، والإلقاء عند اللغويين يعني: طرح الشَّيء، أو رميه، إذ يقال: ألقاه يُلْقِيه إلقاءً، وألقى إليه القول، وبالقول: أبلغه، وألقاه عليه: أملاه[50]، قال الزبيدي (1205هـ): "وأَلْقَى الشيءَ إِلْقَاءً: طَرَحَهُ حيثُ يَلْقاهُ، ثم صارَ في التَّعارفِ اسْمًا لكلِّ طرْحٍ"[51]، وقد ورد فعل الإلقاء في النَّصِّ القرآني ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا، وروده مزيدًا بالهمزة أكثر شيوعًا من الأبنية الأخرى، والمعنى الجامع هو: طَرْحُ الشَّيء أو جَعْلُهُ، وربَّما تتغاير الدلالة بحسب سياق النَّصِّ القرآني، وبحسب ما تحدثه السَّوابق أو اللَّواحق من تأثيرات في الفعل من قيم تصريفيَّة، أو في بنيته الصَّرفيَّة.

1. ماضي الإلقاء

جاء الفعل "أَلْقَى" ثلاثيًّا مزيدًا بالهمزة، على وفق بنية "أفْعَلَ" من الثلاثي "لَقِيَ" على وفق بنية "فَعِلَ" بكسر العين، ولدخول الهمزة أُعِلَّ بقلب الياء الواقعة لامًا فيه ألفًا وفتح عينه، وقد جاء بمعنى: طرح الشَّيء ورميه، وهو مدلول حسّي[52]، نحو قوله تعالى:﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأعراف107- والشعراء32]، ونحو قوله تعالى:﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الشعراء45]، ونحو قوله تعالى:﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف150]، ونحو قوله تعالى:﴿فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴿٨٧﴾﴾ [طه87]، ونحو قوله تعالى:﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾﴾ [طه65]، وفيه حسن في المقابلة من حيث المعنى، وإن لم تحدث من حيث التركيب اللَّفظي[53]، وجاء بمعنى: "جعل" في قوله تعالى:﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾﴾[النحل15] وقوله تعالى﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [لقمان10]، فأوَّله بعض المفسرين بمعنى: "خَلَقَ وجَعَلَ"، في حين عدَّه أبو حيان بمعنى "جَعلَ"؛ لأنَّه أكثر تخصيصًا[54]، و جاء بمعنى: "إظهار الشَّيء"، وهو معنى يدرك بالإحساس وبالبصيرة، نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء94]، قال السَّمين الحلبي: "ألقى هنا ماضي اللَّفظ إلاَّ أنَّه بمعنى المستقبل، أي: لمن يُلْقَى؛ لأنَّ النَّهي لا يكون عمَّا وقع وانتفى، والماضي إذا وقع صلةً صلح للمضيّ والاستقبال"[55]، وبمعنى: الإصغاء للسمع والتفكير فيه[56]، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق37]، ونحو قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة15]، وبمعنى:

"الوسوسة والتَّمنِّي"[57]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾ [الحج52].

وفي ضوء ذلك ندرك أنَّ ماضي الإلقاء من الأفعال المزيدة بالهمزة، وزيادة الهمزة عند الصَّرفيين تحدث تأثيرًا في بنية الفعل، وفي دلالته، وفي عمله، فبها تحول الفعل من "لَقِيَ" إلى "ألْقَى"، أي: من بنية "فَعِلَ" بكسر العين إلى بنية "أَفْعَلَ" بفتح همزة القطع الزَّائدة، وسكون الفاء، وفتح العين واللاَّم[58]، وتسمَّى عندهم همزة النَّقل[59]، كما أحدثت إعلالًا بقلب الياء الواقعة لامًا في الفعل ألفًا وفتح ما قبلها؛ لأنَّ الألف ذات أصلٍ يائي[60]، وهو تغيير صرفيٌّ في البنية المقطعيَّة للفعل، ولأنَّ الفعل "ألقى" في أصله الثُّلاثي يتعدَّى إلى مفعول به، فدخول الهمزة عليه جعل للفعل دلالات بنائيَّة وتصريفيَّة تتَّضح في ضوء سياقاتها القرآنيَّة المختلفة، وزيادة الهمزة قد تجعل الفعل يتعدَّى إلى مفعولين، قال الظفيري (1035ه): "وأفعل للتَّعدية غالبًا، وهي أن تجعل ما كان فاعلا مفعولًا لمعنى الجعل، فاعلًا لأصل الحدث، وإذا كان متعدِّيًا صار بالهمزة متعدِّيًا إلى اثنين، أوَّلهما: مفعول الجعل، والثَّاني لأصل الفعل"[61]، ويشير الواقع الصَّرفي إلى دلالات أخرى تحدثها الهمزة الزائدة كالصَّيرورة، والسَّلب، والتَّمكين، والتَّعريض، والدُّخول في الشَّيء زمانًا ومكانًا، أوحكمًا، أو للمبالغة، أو المصادفة، أو الاستحقاق، أو الدُّعاء، أو المطاوعة، وقد تأتي لدلالات أخرى تفهم من السَّياقات المختلفة، وقد بلغ بها أبو حيان نيِّفًا وعشرين[62].

- **لواحق ماضي الإلقاء**

ثمَّة مواضع في النَّصِّ القرآني ورد فيها فعل الإلقاء مسندًا إلى ثلاثٍ من اللَّواحق الضَّميريَّة التي تحقِّق الفاعليَّة، كما ورد أيضًا متَّصلًا بلاحقة التاء الحرفية الدَّالة على التَّأنيث، وكلُّها لواحق ذوات دلالات تصريفية، وتحدث آثارها الصَّرفيَّة في بنية الفعل:

- **ماضي الإلقاء ولاحقة التَّاء الضَّميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه39].
- **ماضي الإلقاء ولاحقة المتكلِّمين الضَّميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة64]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [الحجر19]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ ص34]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾﴾ [ق7].

ومن سياقات النَّصِّ القرآني يتبيَّن أنَّ الفعل "ألقى" جاء بمعنى "جَعَلَ" [63]، وتتجسَّد القيمة التَّصريفيَّة للاحقة التَّاء الضَّميريَّة في دلالتها على المفرد المتكلِّم، أمَّا لاحقة المتكلمين الضَّميريَّة فتدلّ على جمع المتكلِّمين، وكلاهما ورد لتعظيم الله عزَّ وجلَّ، وهما لاحقتان تُحقِّقان الفاعليَّة والمعنى التَّصريفي للفعل في ضوء القرائن السِّياقيَّة، قال المبرِّد: "واعلم أنَّ ضمير المرفوع التَّاء يقول المتكلِّم إذا عنى نفسه ذكرًا أو أنثى: قُمْتُ وذَهَبْتُ، فإن ثنَّى المتكلِّم نفسه أو جمعها، بأن يكون معه واحد أو أكثر قال: فَعَلْنَا"[64]، وتأثير اللاَّحقتين في الفعل يخضع لنوع حرف العلَّة، ولمَّا كان أصل لام الكلمة يائيا تمَّ إرجاعه إلى أصله اليائي.

- **ماضي الإلقاء ولاحقة الواو الضَّميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾﴾[النساء90]، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقُوا۟ ۖ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾﴾ [الأعراف116]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس81]، ونحو قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل28]، ونحو قوله تعالى:﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ ۖ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [النحل86]، ونحو قوله تعالى:﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [النحل87]، ونحو قوله تعالى: ﴿حِبَالَهُمْ وَعِصِيُّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الشعراء44].

ومن سياقات النَّصِّ القرآني يتبيَّن معنى الإلقاء، فدلالة إلقاء السِّلم يعني: الانقياد، والاستسلام، قال الآلوسي (1270هـ): "وكان إلقاء السّلم استعارة؛ لأنَّ من سلم شيئًا ألقاه وطرحه عند السلم"[65]، وإلقاء العصيّ والحبال يعني: الطَّرح والرَّمي لما في أيديهم إلى الأرض[66]، وإلقاء القول يعني: التفكير والوسوسة، قال ابن عاشور: "والإلقاء حقيقته رمي الشّيء باليد، واستعير هنا للوسوسة وتسويل الفساد، وتشبيهه للتَّسويل بإلقاء شيء من اليد بين النَّاس"[67]، والظَّاهر أنَّ الجَعْلَ هو المعنى الجامع للإلقاء، وإن وجدت دلالات أخرى اقتضتها سياقات النَّصِّ القرآني.

ويبدو أنَّ لاحقة الواو الضَّميريَّة ذات قيمة تصريفيَّة من حيث تحقيقها للفاعليَّة، ودلالتها على جمع المذكَّر الغائب، كما أنَّها ذات تأثير صرفيٍّ في البنية المقطعيَّة للفعل، لوقوع الياء لامًا فيه، فاجتماع لاحقة الواو الضميريَّة والياء الواقعة لامًا في الفعل أمر مستثقلٌ عند العرب، فاستوجب ذلك حدوث إعلال بحذف لام الفعل مع فتح عين الفعل، وقد تباينت آراء الصَّرفيين القدماء في تعليل ذلك، فقال بعضهم بقلب الياء ألفًا وفتح عين الفعل، ويعقبه إعلالٌ بحذف الألف لسكونها وسكون لاحقة الواو الضميريَّة، والألف أولى بالحذف؛ لأنَّ لاحقة الواو جاءت لتحقيق الفاعليَّة، والقيم التصريفيَّة المتجسِّدة في الدَّلالة على جمع المذكَّر الغائب، وقال بعضهم بأنَّ حذف الياء كان استثقالًا لضمَّة الياء، إذ لابدَّ من حذف الضَّمَّة أوَّلًا، وبحذفها اجتمع ساكنان، فحدث إعلالٌ بحذف الياء وفتح عين الفعل، فصار الفعل "أَلْقَوا" على وفق بنية "أَفْعَوا" [68]، وعلَّل بعض المحدثين ذلك بحدوث عملية المخالفة والإسقاط بين مزدوج الحركات، وقد فصَّلنا القول فيه سابقًا في مضارع اللقاء.

- **ماضي الإلقاء ولاحقة التَّاء الحرفيَّة الدَّالة على التَّأنيث:** نحو قوله تعالى:﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۝٤﴾ [الانشقاق4] والإلقاء بمعنى: الطَّرح والرَّمي، قال الرازي (604هـ): "فالمعنى أنها لما مُدَّت رمت بما في جوفها من الموتى والكنوز"[69]، ومنه ما ورد في قول الشاعر:

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالإِيَابِ الْمُسَافِرُ[70]

والواقع اللُّغوي يشير إلى أنَّ لاحقة التَّأنيث السَّاكنة من اللَّواحق الحرفيَّة التي تتَّصل بالفعل الماضي، وتُعَدُّ من أهمِّ علاماته، وتكمن قيمتها التَّصريفيَّة في دلالتها على تأنيث الفاعل[71]، قال سيبويه: "وإنَّما جاؤوا بالتَّاء للتَّأنيث؛ لأنَّها ليست علامة إضمار كالواو

والألف، وإنَّما كهاء التَّأنيث في طلحة، وليست باسم"[72]، والأصل فيها أن تكون ساكنة، غير أنَّها قد تحرَّك بالكسر عند وقوع الاسم معرَّفًا بـ "ال" بعدها؛ تخلُّصًا من التقاء السَّاكنين، قال الخليل (175هـ): "فإذا استقبلتها ألف ولام كُسِرتْ، فنقول: خرجتِ المرأةُ، كُسِرتِ التَّاء لالتقاء السَّاكنين"[73]، وقد تباينت آراء علماء العربيَّة في حرفيَّة هذه اللاَّحقة، فقال أغلبهم بحرفيَّتها، فاتِّصالها بالفعل الماضي يدلُّ على أنَّ مرفوعها مؤنَّث، سواء أكان حقيقيًّا أم مجازيًّا[74]، وقال بعضهم باسميَّتها، لدلالتها على الغياب، إذ عدُّوها كالتَّاء المتحرِّكة الدَّالة على المتكلِّم أو المخاطب، وجعلوها مقابلة لنون جمع المؤنَّث[75]، والظَّاهر أنَّ هذا القول مجانبٌ للواقع اللُّغوي؛ بدليل مجيء الفاعل الظَّاهر بعدها، فالفعل لا يرفع فاعلين، أحدهما مضمر والآخر ظاهر، ولا يجوز تقديم المضمر على المظهر، وفي الجمع بينها وبين ضمير التَّثنية "ألقتا" دليل على حرفيتها، وهو ما ذكره ابن يعيش[76]، وعلَّله الميداني بالتقاء صوت العلة بتاء التأنيث[77].

ومن الواضح أنَّ لاحقة التَّاء الحرفيَّة ذات قيمة تصريفيَّة تتجلَّى في دلالتها على التَّأنيث، كما أنَّها ذات تأثير صرفيٍّ في بنية فعل الإلقاء كونه معتلَّ اللاَّم، فاتِّصالها بالفعل يقتضي حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل تخلُّصًا من التقاء السَّاكنين، إذ تحوَّل الفعل من "أَلْقَيَتْ" بفتح القاف والياء وسكون التَّاء إلى "أَلْقَتْ" بفتح القاف وحذف الياء، أي: من بنية "أَفْعَلَتْ" إلى بنية "أَفْعَتْ"[78].

2. مضارع الإلقاء

من المعلوم عند الصَّرفيين أنَّ مضارع الفعل الثُّلاثي المزيد بالهمزة يأتي بضمِّ علامة المضارعة وسكون فاء الفعل وكسر عينه، على وفق بنية "يُفْعِلُ"[79]، والنَّصُّ القرآني يشير إلى مجيء مضارع الإلقاء مسبوقًا بسوابق المضارعة المجموعة في كلمة "أنيت"، وهو فعل

معتلُّ الآخر ومزيدٌ بالهمزة، كما أنَّه واقع بين تأثير سوابق المضارعة ولاحقة الواو الضَميريَّة، وكلُّها ذوات قيم تصريفيَّة، وذوات تأثير صرفي في البنية المقطعيَّة للفعل، لا سيما وقوع الهمزة زائدة في أوَّله، والياء لامًا فيه.

- **سوابق مضارع الإلقاء**

يدلُّ الاستعمال اللُّغوي على أنَّ سوابق المضارعة ذوات قيم تصريفيَّة تتجلَّى في الدَّلالة على الشُّخوص، والجنس، والعدد، والزَّمن[80]، واشترط الصَّرفيون ضمَّ سوابق المضارعة، وعلَّلوا ذلك بوقوع الهمزة زائدة، وتخلُّصًا من الوقوع في اللَّبس مع أبنية الأفعال الأخرى، وعلَّة أمن اللَّبس من العلل الصَّرفيَّة التي نالت حيِّزًا عريضًا من اهتماماتهم، للتَّفريق بين الأبنية الصَّرفيَّة من حيث الشَّكل والمعنى، والتَّأثير، والقيم التَّصريفيَّة[81]، ومن تتبُّعٍ لسوابق المضارعة في فعل الإلقاء في النَّصِّ القرآني ندرك أنَّها حُرِّكت بالضَّمِّ، ولا وجود لما يشير إلى تحريكها بالكسر كبعض الأفعال التي أجازوا فيها كسر تلك السَّوابق نسبة إلى لهجات بعض العرب[82]، والظَّاهر أنَّ هذا الفعل قد ورد مسبوقًا بسوابق المضارعة الأربعة.

- **مضارع الإلقاء وسابقة الهمزة:** هذه السَّابقة ذات قيمة تصريفيَّة، إذ تختصُّ بالدَّلالة على المتكلِّم المفرد، وذكر ابن جنِّي أنَّها مبدلة من ألف ساكنة تخلُّصًا من الابتداء بساكن[83]. فقد ورد مسبوقًا بسابقة الهمزة في قوله تعالى: ﴿سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ﴾ [الأنفال12] والإلقاء هنا بمعنى: "الجَعْل"، قال ابن عاشور: "وهو هنا في زمن الجعل والتكوين"[84].
- **مضارع الإلقاء وسابقة النون:** الأصل في سابقة النُّون أنَّها ذات قيمة تصريفيَّة تختصُّ بجمع المتكلِّمين، وقد جعلها بعضهم شبيهة بحروف المدِّ واللِّين، قال السِّيرافي (368هـ): "فكان أقرب من حروف المدِّ واللِّين النُّون، وذلك أنَّها غُنَّةٌ في الخيشوم

تجري فيه كما تجري حروف المدِّ واللِّين في مواضعها"[85]، وورد الفعل مسبوقًا بسابقة النُّون، نحو قوله تعالى: ﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗاۖ﴾ [آل عمران151]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمل5] قال ابن عاشور: "وحقيقة الإلقاء: رمي الشيء من اليد إلى الأرض وطرحه، ويقال: شيء لقى، أي مطروح، استعير الإلقاء للإبلاغ دفعة على غير ترقب"[86]، غير أنَّ دلالتها في هذا الفعل تتجلَّى في تعظيم الخالق عزَّ وجلَّ[87].

ومن الواضح أنَّ اقتران السِّين بسابقتي الهمزة والنُّون قد أحدث تأثيرًا في القيمة التصريفيَّة الزَّمنيَّة للفعل، فالسِّين من السَّوابق الدَّالة على الزَّمن المخصَّص، وهو الزَّمن القريب[88]، وتسمَّى عند الصَّرفيين حرف التنفيس، أو التَّسويف؛ لأنَّها تقلب زمن المضارع من الحال إلى الاستقبال[89]. والظَّاهر أنَّ سياق النَّصِّ القرآني يشير إلى أنَّ دخولها على هذا الفعل قد جاء للدَّلالة على الاستمرار في الزَّمن المستقبل[90].

- **مضارع الإلقاء وسابقة التاء:** الأصل في سابقة التَّاء أنَّها ذات قيمة تصريفيَّة لا تدرك إلاَّ من سياق الكلام، قال الثَّمانيني: "اعلم أنَّ التاء قد زيدت في أوَّل الفعل المضارع، تقول: أنتَ تقوم، فيدل على الخطاب، وتقول للمؤنَّثة: أنتِ تقومينَ، فيدل على الخطاب والتَّأنيث، وتقول للغائبة: هي تقوم، وهما تقومان، فيدل على التَّأنيث، وإن قلت: أنتما تقومان، فإن كانا مذكَّرين دلَّت على الخطاب، وإن كانا مؤنَّثين دلَّت على الخطاب والتَّأنيث، وإن كان مذكَّرًا ومؤنَّثًا دلَّت على الخطاب؛ لأنَّ التَّأنيث إذا اختلط بالتَّذكير غلب التَّذكير وبطل علامة التَّأنيث"[91] ووردت سابقة التَّاء في فعل الإلقاء، في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ۝١١٥﴾[الأعراف 115] وفي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ

مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ ﴾[طه 65]، وسياق النَّصِّ القرآني يشير إلى دلالتها على خطاب المفرد المذكَّر، وهو خطابٌ من السَّحرة لموسى عليه السلام[92].

- **مضارع الإلقاء وسابقة الياء:** يبدو أنَّ سابقة الياء في فعل الإلقاء قد أحدثت قيمة تصريفيَّة في دلالتها على المذكَّر الغائب، وذكر السُّهيلي أنَّ سابقة الياء تُعدُّ من أهمِّ سوابق المضارعة؛ لأنَّها وضعت في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى التَّفريق بين مذكَّر ومؤنَّث مفردًا كان أو مثنًّى أو جمعًا[93]، وجاء فعل الإلقاء مسبوقًا بسابقة الياء في أربعة مواضع، نحو قوله تعالى:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج52]، ونحو قوله تعالى: ﴿لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ﴾[الحج53]، ونحو قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾﴾ [غافر15]، ونحو قوله تعالى:﴿أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ﴾ [طه39]، والأصل في الإلقاء طرح الشَّيء ورميه، غير أنَّه في سياق النَّصّ القرآني قد جاء لدلالات أخرى، فإلقاء الشيطان يعني: الوسوسة، وإلقاء الرُّوح يعني: إنزال أو إرسال الوحي، وإلقاء موسى في اليمِّ يعني: القذف أو الرَّمي، والظَّاهر أنَّ الجعل هو المدلول العام لفعل الإلقاء.

وإذا كانت سوابق المضارعة قد أحدثت قيمًا تصريفيَّة عند دخولها على مضارع الإلقاء من حيث الشخوص، والعدد، والخطاب والغياب والزَّمن، فإنَّها ذوات تأثير تصريفيٍّ في البنية المقطعيَّة للفعل؛ لأنَّ الفعل مزيدٌ بالهمزة، واجتماعها مع الهمزة الزَّائدة مستثقلٌ في الاستعمال اللُّغوي، فاقتضى ذلك حدوث إعلال بحذف الهمزة الزَّائدة؛ لأنَّ سوابق المضارعة ذوات قيم تصريفيَّة لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثمَّ فالأفعال: "سَأُلْقِي – سَنُلْقِي

– تُلْقِي – يُلْقِي" هي في أصلها: "سَأُؤَلْقِي – سَنُؤَلْقِي – تُؤلْقِي – يُؤَلْقِي"، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّه كان القياس أن تثبت الهمزة في "تُفْعِلُ" و" يُفْعِلُ" وأخواتهما، كما ثبتت التَّاء في "تَفَعَّلتُ" و"تَفَاعَلْتُ" في كلِّ حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزة في باب "أُفْعِلُ" من هذا الموضع، فاطَّرد الحذف فيه؛ لأنَّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه، واجتمعوا على حذفه"[94]، ومن الواضح أنَّ علَّة حذف الهمزة الزَّائدة في المضارع قد نالت حيّزًا عريضًا من اهتمامات الصَّرفيين، فعلَّلُوه بالتقاء همزتين، الأولى سابقة المضارعة، والثَّانية همزة القطع الزَّائدة، واجتماع همزتين مستثقلٌ في الاستعمال اللُّغوي، ولغرض التَّخفيف حدث إعلالٌ بحذف همزة القطع الزائدة؛ لأنَّ سابقة المضارعة ذات معنى، وحذفها يحدث خللًا في السِّياق، كما أنَّ الهمزة الزَّائدة موحية بالثِّقل، والموجب للثِّقل أولى بالحذف، وجعلوا سوابق المضارعة الأخرى محمولة على الهمزة؛ لئلاَّ تختلف طريق الفعل[95]، ولولا اجتماع الهمزتين لكان الأصل بقاء الهمزة الزَّائدة؛ لأنَّ حقَّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف على حدِّ قول المبرِّد[96].

- **لواحق مضارع الإلقاء**

يبدو أنَّ مضارع الإلقاء قد ورد في النَّصِّ القرآني مسندًا إلى لاحقة الواو الضَّميريَّة التي تحقِّقُ الفاعلية، ولم يرد مسندًا إلى اللَّواحق الضَّميريَّة الأخرى.

- **مضارع الإلقاء ولاحقة الواو الضميرية:** يتبيَّن أنَّ مضارع الإلقاء قد أسند إلى لاحقة الواو الضَّميريَّة التي تحقِّق الفاعليَّة، وهي لاحقة -كما أسلفنا- ذات قيمة تصريفيّة في تحديد العدد والجنس، وذات تأثير صرفيٍّ في البنية المقطعية للفعل، حيث أحدثت إعلالًا صرفيًّا بحذف الياء الواقعة لامًا في فعل الإلقاء، وبذلك تحوَّل الفعل من بنية "يُفْعِلُونَ" بكسر العين وضمِّ اللام، إلى "يُفْعُونَ" بضم العين وحذف اللاَّم،

وقد اختلفت تعليلات القدماء والمحدثين في علَّة الحذف، إلاَّ أنَّهم أجمعوا على حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل، وقد أوضحنا ذلك في ماضي فعل اللقاء "لَقُوا"، وقد ورد مسندًا إلى هذه اللاحقة في خمسة مواضع، في قوله تعالى:﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة195]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة1]، وقوله تعالى:﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران44]، وقوله تعالى: ﴿يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾ [الشعراء223]، وقوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[النساء91]. والإلقاء بالأيدي إلى التّهلكة يعني: "الجعل"، قال الزَّمخشري (538ه): "أي لا تجعلوها آخذةً بأيديكم مالكة لكم"[97]، والإلقاء بالمودة يعني: الإسرار وإيقاع الشَّيء بدون تدبُّر[98]، وإلقاء الأقلام يعني: طرحها ورميها[99]، وإلقاء السَّمع يعني: الإنصات والاستماع، قال الشوكاني (1250ه): "ومعنى الإلقاء: أنهم يسمعون ما تلقيه إليهم الشياطين من الكلمات التي تَصْدُقُ الواحدة منها، وتَكْذِبُ المائة الكلمة"[100].

3. أمر الإلقاء

يظهر في النَّصّ القرآني ورود أمر الإلقاء مزيدًا بالهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [الأعراف117]، ونحو قوله تعالى:﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [طه69]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[النمل10] ونحو قوله تعالى:﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ

يُعَقِّبُ﴾ [القصص31]، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النمل28] ونحو قوله تعالى:﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [طه19].

ومن الواضح أنَّ أمر الإلقاء قد جاء بمعنى: طلب الطَّرح والرَّمي، على وفق بنية "أَفْعِ"، بفتح الهمزة، وسكون الفاء، وكسر العين، حيث وقع مبنيًّا على حذف حرف العلَّة الواقع لامًا فيه، لعلَّة نحويَّة حملًا على المضارع المجزوم، وقال بعضهم: الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه مقامه، والمسألة خلافية بين النحويين(101).

- **لواحق أمر الإلقاء:** ورد أمر الإلقاء مسندًا إلى ثلاث لواحق ضميريَّة تحقِّقُ الفاعليَّة، هي:
- **أمر الإلقاء ولاحقة الألف الضَّميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق24]، وهي في الاستعمال اللُّغوي لاحقة ضميريَّة تحقِّق الفاعلية، وذات قيمة تصريفيَّة، والأصل فيها أن تدلَّ على العدد، ولا تحدِّد تذكيرًا ولا تأنيثًا، ولا تدلُّ بنفسها على خطابٍ أو غياب، ولا تتَّضح دلالتها التَّصريفيَّة إلاَّ من خلال القرائن السِّياقيَّة، وقد تباينت الآراء في دلالتها التَّصريفيَّة في الفعل "أَلْقيا"، فذكروا فيها أربعة أوجه:
  1. الدَّلالة على خطاب الاثنين، وهما: "السَّائق والشَّهيد".
  2. الدَّلالة على خطاب ملك واحد، وجيء بالتَّثنية لغرض تثنية أمر الإلقاء، "أَلْقِ أَلْقِ"، مبالغة وتأكيدًا.
  3. الدَّلالة على خطاب الواحد؛ لأنَّ من عادة العرب مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين.

4. الدَّلالة على خطاب الواحد؛ لأنَّ أصل الألف نون التَّوكيد الخفيفة، نحو "أَلْقِيَن"، فعوّضت الألف من النُّون كما تعوَّض من التَّنوين[102].

والظاهر انَّ أغلبهم رجَّحوا الدَّلالة على مخاطبة الواحد؛ لأنَّ العرب جرت في ألسنتها على مخاطبة الواحد بلفظ التَّثنية[103]، والشّواهد متعدّدة في الواقع اللُّغوي لتؤكّد مثل هذه الظاهرة، نحو الفعل "قفا" في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسَقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمِلِ[104]

أمَّا بعض المحدثين فقد جعل توظيف لاحقة الألف الدَّالة على التَّثنية في مخاطبة الواحد من مميزات اللُّغة العربيَّة؛ لأنَّ دلالة الألف سياقيَّة لا يفصح عنها إلاَّ السِّياق[105]، أمَّا من جعل الألف لتثنية الفعل مبالغة وتأكيدًا فذلك لا يستقيم؛ لأنَّ الأفعال لا تثنَّى والَّذي يثنَّى هو فاعلها، وذلك قولٌ مرغوبٌ عنه؛ لأنَّه لا يتواءم مع سياق النَّصّ القرآني، والذي تطمئنُّ إليه النفس هو الدَّلالة على مخاطبة الاثنين، السَّائق والشهيد، وهو ما رجَّحه أبو حيان إذ كر أنَّ تلك الأقوال مرغوبٌ عنها، ولا ضرورة تدعو إلى الخروج عن ظاهر اللَّفظ[106].

- **أمر الإلقاء ولاحقة الواو الضميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقُواْۖ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف116]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يونس80]، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُواْۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾[طه66]، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الشعراء43]، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يوسف10]، ونحو قوله تعالى:

﴿ ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا ﴾ [يوسف93]، ونحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱبۡنُواْ لَهُۥ بُنۡيَٰنٗا فَأَلۡقُوهُ فِي ٱلۡجَحِيمِ ٩٧ ﴾ [الصافات97]، وهي لاحقة ضميريَّة تحقِّق الفاعلية، وذات قيمة تصريفيَّة تتجسَّد في الدَّلالة على جمع المخاطبين، وذات أثر صرفيّ في البنية المقطعية للفعل، إذ تحوَّل الفعل من بنية "أَفْعِلُوا" بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وضمّ اللاَّم، إلى بنية "أَفْعُوا"، بحذف اللاَّم؛ لأنَّ أصله "أَلْقِيُوا" وقد أجمع الصَّرفيون على حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل، وإن تباينت آراؤهم في علَّة الحذف، وقد فصَّلنا القول في ذلك في ماضي اللقاء "لَقُوا".

- **أمر الإلقاء ولاحقة الياء الضَّميريَّة:** نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ ﴾ [القصص7]، وهي لاحقة تحقِّق الفاعليَّة، وتتَّضح قيمتها التَّصريفيَّة في دلالتها على مخاطبة الأنثى المفردة، ولها أثر صرفيٌّ في البنية المقطعيَّة للفعل، بما أحدثته من إعلال بحذف الياء الواقعة لامًا في الفعل؛ لاجتماع ياءين في موضع واحد، وهو أمر استثقلته العرب؛ لذا قالوا بحذف الياء الواقعة لامًا في الفعل، لالتقاء السَّاكنين؛ وحذف لام الفعل أولى؛ لأنَّ لاحقة الياء الضَّميريَّة تحقِّق الفاعلية، وأنها ذات قيمة صرفيَّة[107].

ب - فعَّلَ يُفَعِّلُ

يشير النَّصّ القرآني إلى ورود فعل التَّلقية، مزيدًا بتضعيف العين، حيث جاء منه الماضي والمضارع، على وفق هذه البنية الصَّرفية، ولم يرد في صورة الأمر، وعدُّوا تضعيف العين من الزيادات التي تحدث أثرًا في تحويل الثلاثي المجرَّد إلى مزيد بالتَّضعيف، وتجعل اللازم متعدِّيًا، وتزيد المتعدِّي تعدية[108]، وذكر بعض الصَّرفيين أنَّ زيادة التَّضعيف تدلُّ على التَّكثير والمبالغة[109].

1. ماضي التَّلقية

ورد فعل التلقية ماضيًا في موضع واحد من النَّصِّ القرآني بمعنى: "الجعل"، نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةٗ وَسُرُورٗا ١١﴾ [الإنسان11]، قال ابن عاشور: "و"لقَّاهم" معناه: جعلهم يلقون نضرة وسرورا، أي جعل لهم نضرة وهي حسن البشرة، وذلك يحصل من فرح النفس ورفاهية العيش"[110].

2. مضارع التَّلقية

الظاهر أنَّ مضارع التلقية لم يرد مبنيًّا للمعلوم، غير أنَّه ورد مضارعًا مبنيًّا لما لم يسم فاعله على وفق بنية "يُفَعَّلُ" بضمِّ سابقة المضارعة وسكون الفاء وفتح العين مشدَّدة، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٖ ٦﴾ [النمل6]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ٨٠﴾ ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ٣٥﴾ [فصلت35] ونحو قوله تعالى: ﴿ وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةٗ وَسَلَٰمًا ٧٥﴾ [الفرقان75].

- سوابق مضارع التَّلقية

يتبيَّن أنَّ مضارع التَّلقية المبني لما لم يسم فاعله قد سبق بسابقتي المضارعة "التَّاء والياء"، ولهما دلالتهما التَّصريفيَّة من حيث العدد، والخطاب، والغياب، والتلقية هنا بمعنى: جعل الشيء لاقيًا غيره، أو بمعنى وصول أحد الشيئين إلى شيء آخر بقصد أو بمصادفة[111]، ومن الواضح أنَّ الفعل مزيدٌ بتضعيف عين الفعل، والتضعيف من الزِّيادات المؤثِّرة في البنية المقطعيَّة للفعل، قال المبرِّد: "ويكون الفعل على "فَعَّلَ" فيكون مستقبله على "يُفَعِّلُ""[112] وذلك يعني وجود حرفين متماثلين في الفعل، والمعروف عند الصَّرفيين أنَّ الحرف الزَّائد في هذا البناء يُعَدُّ من جنس الأصول، غير أنَّهم اختلفوا في

الحرف الزّائد، أهو الأوّل أم الثّاني؟ فذهب الخليل ومن تبعه إلى القول بزيادة الأوّل؛ لوقوعه ثانيًا من الفعل المجرَّد، وهو الموقع نفسه الذي تقع فيه أمهات الزوائد، وهي: "الألف والياء والواو"، نحو"فَاعَلَ وفَيْعَلَ وفَوْعَلَ" فحملوا الحرف الأول من المضعَّف على تلك الزوائد[113]، وذهب يونس وآخرون إلى القول بزيادة الحرف الثّاني، محتجّين بأمُّهات الزَّوائد حين تقع ثالثةً[114]، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين؛ لأنَّ زيادة المتحرِّك عندهم أولى، لما فيه من الإدغام الذي يقتضي سكون الأول[115].

والظَّاهر أنَّ سيبويه كان قد أجاز الوجهين[116]، وذكر بعض الصَّرفيين أنَّه لا حُجَّة للخليل ولا ليونس وأتباعهما، إذ لا يُعَدُّ كلامهم أكثر من التَّأسيس بالإتيان بالنَّظير، وليس في قولهم دليل قاطع[117] إلاَّ أنَّهم قد رجَّحوا زيادة الحرف الأول من المثلين، وذلك أنَّ الحرف الزّائد هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة، وعين الكلمة إذا ضُعِّفت وفصل بينهما بحرف، فإنَّ ذلك الفاصل لا يكون إلاَّ زائدًا، فهو أشبه بتصغير «صمحمح» عند ما قالوا: «صميمح»، فحذفوا الحاء الأولى، وحذفها دليل على زيادتها، إذ لا يجوز حذف الأصل في التصغير، وإبقاء الزّائد[118].

والمعلوم أنَّ فعل التَّلقية في أصله الثُّلاثي يتعدَّى إلى مفعول واحد، وتضعيف عينه جعله يتعدَّى إلى مفعولين من جهة، ومن جهة ثانية صار أكثر دلالة على التَّكثير والمبالغة[119] قال سيبويه: "تقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثَّرت العمل، فقلت: كَسَّرته، وقطَّعته، ومزَّقته"[120]، وقد حاول ابن جنّي أن يربط بين صيغة الفعل ودلالته على التَّكثِير، فذكر أنَّ تكرار العين وهي أصل يُعَدُّ دليلًا على تكرار الحدث؛ لأنَّ الألفاظ دليلةٌ المعاني، فَقُوَّة اللَّفظ ينبغي أن تقابل بقوَّة الفعل[121]، والتَّضعيف يأتي ليجعل الَّلازم متعدِّيًا ويزيد المتعدِّي تعديةً، لكنَّه في هذا الفعل قد أحدث تحوُّلًا في بنية الفعل فجعله على وفق بنية "فَعَّلَ

يُفَعِّلُ"، وفي إعماله أيضًا، إذ عمل في ثلاثة عناصر لغوية ولم يكتف بالعمل في عنصرين لغويين، وفي دلالته فأصبح دالًا على الصَّيرورة، والجعل، والتَّكثير والمبالغة، قال أبو حيان: "و" لَقِيَ" يتعدى إلى واحد، والتضعيف فيه للتعدية، فيعدى به إلى اثنين، وكأنه كان غائبا عنه فلقيه فتلقاه. قال ابن عطية: ومعناه يعطي"[122]، ونجد أنَّ تضعيف عين الفعل يمثِّل ظاهرة صوتيَّة وصرفيَّة، وهي ظاهرة إدغام المتماثلين التي أولاها الصَّرفيون حيِّزًا عريضًا من اهتماماتهم وصولًا بالكلمة إلى أقصى درجات الخفَّة والسُّهولة[123].

والظَّاهر أنَّ علماء العربية قد أعطوا هذا البناء اهتمامًا خاصًّا، وذلك حين ربطوا بين معنى الصِّيغة ومعنى السِّياق كلِّه، ومجيء فعل التَّلقية مبنيًّا للمجهول يدلُّ على حدوث تغيير في البنية المقطعية للفعل، والقياس عند الصَّرفيين ضمُّ سابقة المضارعة وفتح ما قبل آخره، في ضوء قاعدة صرفيَّة تحويليَّة، أحدثها حذف الفاعل، واقترن ذلك بحدوث إعلال بقلب الياء الواقعة لامًا في الفعل ألفًا مجانسة لفتح ما قبل الآخر، وهو ما اقتضته قاعدة البناء للمجهول، وتغيير بنية الفعل يؤدِّي إلى تغيير في السِّياق النَّحوي، وذكر بعض المحدثين أنَّ الفاعل ونائبه متساويان من حيث الرفع وتحقيق عملية الإسناد، إلاَّ أنَّهم لم يغفلوا عن الأثر الدلالي على أصالة النَّائب من حيث كونه مفعولًا[124].

ج - فَاعَلَ يُفَاعِلُ

يبدو أنَّ فعل الملاقاة لم يرد في النَّصِّ القرآني على صورة الماضي أو الأمر، غير أنَّه ورد على صورة المضارع في ثلاثة مواضع من النّصِّ القرآني، على وفق بنية "يُفَاعِلُ"، في قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [الزخرف83 – المعارج42]، وقوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الطور45]، ومن ثمَّ فالفعل

"يُلاقُوا" ثلاثيٌّ مزيدٌ بالألف الواقعة بين لام الكلمة وعينها، وقد سمَّاها الصَّرفيُّون ألف المفاعلة، قال سيبويه: "وتلحق الألف ثانيةً فيكون الحرف على "فَاعَلَ" إذا قلت: "فَعَلَ" وعلى "يُفَاعِلُ" في "يَفْعَلُ"[125]، وقال أيضًا: "اعلم أنَّك إذا قلت: "فَاعَلْتَهُ" فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه، حيث قلت: فَاعَلْتَهُ"[126]، ومن أشهر دلالاتها التَّصريفيَّة الدّلالة على المشاركة، إذ يشترك طرفا المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية، فيكون البادئ فاعلًا صريحًا، والثَّاني مفعولًا صريحًا، وبذلك يكون الغرض من ألف المفاعلة هو اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللَّفظ، والاشتراك فيهما من حيث المعنى[127]، وفي هذه الزِّيادة دلالة على التَّكثير والمبالغة، وموافقة "أفْعَلَ أو فَعَّلَ" [128]، وذكر ابن جنّي أنَّ أفعال هذا البناء لا تكون إلاَّ متعدِّية[129]، إلا أنَّ الواقع اللُّغوي يدلُّ على مجيئها لازمةً وَمُتَعَدِّيَةً، وقد تأتي الزِّيادة لتجعل اللازم متعدِّيًا.

- **سوابق مضارع الملاقاة:** يظهر أنَّ مضارع الملاقاة قد ورد مسبوقا بسابقة الياء -فقط- من سوابق المضارعة، وهي ذات قيمة تصريفيَّة من حيث الزَّمن والدلالة على الغياب، وتعد الياء أصل سوابق المضارعة، لما لها من دلالات من حيث الزمن، ودلالتها على الغياب، ولا تحتاج إلى التَّفريق بين المذكَّر والمؤنَّث على حدِّ قول السُّهيلي[130].

- **لواحق مضارع الملاقاة:** من الواضح أنَّ فعل الملاقاة قد أسند إلى لاحقة الواو الضَّميريَّة التي تحقِّق الفاعلية، ولهذه اللاَّحقة قيمتها التَّصريفيَّة من حيث دلالتها على جمع الغياب، ولها أثرها الصَّرفي في البنية المقطعيَّة للفعل، إذ اقتضى إسناد الفعل إليها حدوث إعلال بحذف الياء الواقعة لامًا في الفعل وضمّ ما قبلها، وقد أسلفنا الحديث عن ذلك في ماضي اللِّقاء.

رابعًا- المزيد بحرفين

أ - تَفَعَّلَ – يَتَفَعَّلُ: وورد فعل التَّلقِّي مزيدًا بالتَّاء وتضعيف العين على وفق صورتي الماضي والمضارع، ولم يرد على وفق صيغة الأمر، وزيادة التَّاء وتضعيف عين الفعل قد أحدثت تحوُّلًا في بناء الفعل الثُّلاثي المجرَّد، فنقلته من "فَعِلَ يَفْعَلُ" إلى "تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ"، كما أدَّت هذه الزِّيادة إلى تحوُّلٍ في المعنى، والسِّياق القرآني هو الذي يحدِّد تلك الدلالات، قال تمام حسان: (فالمبنى الصَّرفي الواحد صالحٌ لأنْ يعبِّر عن أكثر من معنى واحد، مادام غير متحقِّقٍ بعلامةٍ في سياقٍ مَّا، فإذا تحقَّق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه، تُحَدِّده القرائن اللَّفظيَّة، والمعنويَّة، والحاليَّة على السَّواء)[131]، وفي سياق النَّصِّ القرآني تتجسَّد القيمة التَّصريفيَّة للتَّاء والتَّضعيف في فعل التَّلقِّي.

1- ماضي التَّلقِّي: وجاء الفعل "تَلَقَّى" مزيدًا بالتاء وتضعيف العين، على وفق بنية "تَفَعَّلَ"، وزيادة تاء قبل فاء الفعل، وتضعيّف العين تأتي لدلالات متعدِّدة، كالعمل المتكرِّر، وإفادة معنى التَّثبُّت، ومطاوعة "فَعَّلَ" وبمعنى "تَفَاعَلَ"، و"اسْتَفْعَلَ"، والاتِّخاذ، والتَّجَنُّب، والتَّكثير، أو لمعانٍ أخرى، والسياق هو الذي يحدِّدها، وتأتي الأفعال على وفق هذه البنية لازمة ومتعدِّية[132] وورد ماضي التَّلَقِّي متعدِّيًا في موضع واحد في النَّصِّ القرآني، في قوله تعالى : {فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ } [البقرة37]، قال الطبري (671هـ): (أما تأويل قوله: "فتلقى آدم"، فقيل: إنه أخذ، وقَبِل، وأصله التفعُّل من اللقاء، كما يتلقى الرجلُ الرجلَ مُستقبلَه عند قدومه من غيبته أو سفره، فكأنَّ ذلك كذلك)[133]، وقال الأخفش (215هـ) : (فجعل آدم المتلقِّى)[134].

2. **مضارع التَّلقِّي:** وأحدثت زيادة التاء وتضعيف العين تحوُّلًا في بنية الفعل إذ تحوَّل من "يَلْقَى" إلى "يَتَلَقَّى" على وفق بنية "يَتَفَعَّلُ"[135]، وورد مضارع التَّلقِّي في موضعين، نحو قوله تعالى: {إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ} [ق17]، ونحو قوله تعالى: {لاَ يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ} [الأنبياء103]، والظاهر أنَّ فعل التَّلقِّي سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا قد جاء بمعنى الاستقبال[136]، وفيه معنى التَّكثير.

- **سوابق مضارع التَّلقِّي :** قال ابن السراج : (والأفعال التي يسميها النحويون " المضارعة " هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : " الألف،والتاء،والياء، والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل، نحو: " أكل وتأكل ويأكل ونأكل " فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين)[137].

والملاحظ أنَّ مضارع التَّلقِّي قد سبق بسابقتي "التَّاء والياء"، وهما من سوابق المضارعة ذوات القيم التَّصريفيَّة من حيث دلالتهما الزَّمنيَّة، إذ تدلاَّن على أنَّ الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأنَّ بينه وبين تحصيله جزءًا من الزَّمن[138]، غير أنَّ دلالة الاستقبال واضحة في مضارع التَّلقِّي كما هو في سياق النَّصِّ القرآني .

ب - افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ

ورد فعل الالتقاء ماضيًا ومضارعًا في النَّصِّ القرآني، ولم يرد على صورة الأمر، فورد مزيدًا بهمزة وصلٍ وتاء الافتعال، قال المبرِّد: "ويكون الفعل على "افْتَعَلَ" فيكون مستقبله على يَفْتَعِلُ"[139]، وقال ابن جنّي: "وتلحق التَّاء ثانية، ويكون الفعل على "افْتَعَلَ" ويُسَكَّنُ أوَّل حرف منه، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء"[140]، وتأتي الأفعال على وفق هذا البنية

متعدِّيةً ولازمة[141]، وبها قد يحوَّل المتعدِّي إلى لازم إن دلت على مطاوعة، قال ابن يعيش (643هـ): "أمَّا "افْتَعَلَ" فهو بمنزلة "انْفَعَلَ" في العدَّة ومثله في حركاته وسكناته، وله معانٍ أُخَر أحدها: أن يستعمل بمعنى المطاوعة، فيشارك "انْفَعَلَ" ولا يتعدَّى، كقولك: "غَمَمْتُهُ فانْغَمَّ واغتَمَّ وشَوَيْتَهُ فَانْشَوَى"، وهو قليل"[142]، وقد تدلُّ على الاتِّخاذ، أو التَّصَرُّف في الطَّلب، أو الاستغناء عن الفعل المجرَّد، أو المشاركة[143]، والمعلوم عند الصَّرفيين أنَّ تجنب الابتداء بساكن يُعَدُّ سببًا في اجتلاب همزة الوصل، ولهمزة الوصل وتاء الافتعال قيمتهما التَّصريفيَّة إذ بهما يصبح الفعل دالًا على التَّشارك، فلا يكتفي الفعل بفاعله، بل يحتاج إلى من يشارك الفاعل في الفعل، والنَّص القرآني يدلُّ على تحقيق التَّشارك؛ كون الفاعل دالًا على التَّثنية[144].

1- **ماضي الالتقاء:** وقد أحدثت زيادة همزة الوصل وتاء الافتعال تحوُّلاً في بنية الفعل " لَقِيَ " ، إذ تحوَّل إلى " الْتَقَى " على وفق بنية " افْتَعَلَ " ، كما أحدثت إعلالاً بقلب الياء الواقعة لامًا في الفعل ألفًا مجانسة لفتح ما قبلها.[145] يتبيَّن ورود ماضي الالتقاء في خمسة مواضع من النَّصِّ القرآني، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ ﴾ [آل عمران155]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ ﴾ ،[آل عمران166] وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ ﴾ [آل عمران13] وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكَهُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال44]، والظَّاهر أنَّ أفعال الالتقاء قد جاءت بمعنى المقابلة[146]، ومنه ما ورد في قول النَّابغة:

جوَانِحَ قد أيْقَنّ أنّ قَبيلَهُ إذا ما التقى الجمعانِ أولُ غالبِ[147]

- **لواحق ماضي الالتقاء:** ومن الملاحظ أنَّ فعل الالتقاء قد ورد مسندا إلى الاسم الظَّاهر الذي يحقِّق الفاعلية في ثلاثة مواضع، كما ورد مسندًا إلى لاحقتين ضميريَّتين تحقِّقان الفاعليَّة هما:

- "ماضي الالتقاء والتَّاء الدَّالة على جمع المخاطبين: وورد ماضي الالتقاء مسندًا إلى لاحقة التاء الضَّميريَّة، وهي في الأصل مبنيَّة على الفتح، وحُرِّكت بالضَّمِّ لاتصالها بلاحقة الميم الدَّالة على الجمع[148].

- ماضي الالتقاء ولاحقة الألف الضَّميريَّة الدَّالة على التَّثنية: وأسند ماضي الالتقاء إلى لاحقة الألف الدَّالة على تثنية المؤنث، بدليل اتصال الفعل بتاء التأنيث، قال المؤدب: (فإذا أخبرت عن المرأتين قلتَ: " فَعَلَتَا "، بتحريك التاء؛ لمجيء الألف بعدها فرقًا بين الموصول والمفصول) [149]، لاحقة التَّاء الحرفيَّة الدَّالة على التَّأنيث ذات تأثير صرفيٍّ في البنية المقطعيَّة للفعل " التقتا "، عند وقوعها لاحقة للفعل وسابقة للاحقة الألف الضَّميريَّة، فأصل الفعل " التقيتا "، ولعلَّة التقاء السَّاكنين قال الصَّرفيون بوجوب حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل؛ لأنَّ لاحقة التَّاء الحرفيَّة جاءت لتأنيث لاحقة الألف الضَّميريَّة الدَّالة على مثنى الغياب، والتي تحقِّق الفاعلية[150].

2. مضارع الالتقاء: وجاء الفعل المضارع " يَلْتَقِيْ " على وفق بنية " يَفْتَعِلُ "، وهي بنية صرفية تأتي على وفقها الأفعال المزيدة بهمزة الوصل وتاء الافتعال[151]، وقد ورد مضارع الالتقاء في موضع واحد، نحو قوله تعالى: {مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ}[الرحمن19]، قال ابن عاشور: (ويلتقيان: يتصلان، بحيث يصب أحدهما في الآخر)[152].

- **سوابق مضارع الالتقاء:** وورد الفعل " يلتقيان "، مسبوقًا بسابقة الياء الدَّالة على مضارعة الغياب، وهي من السَّوابق ذوات الدَّلالات التَّصريفيَّة التي تحدِّد الشخوص، والجنس، والعدد، والزَّمن(153)".

- **لواحق مضارع الالتقاء:** وورد مسندًا إلى لاحقة الألف الضميرية الدَّالة على تثنية الفاعل، وهي لاحقة تحقِّق الفاعلية ذات دلالة تصريفيَّة إذ تدلُّ على العدد، والجنس، أمَّا تأثيرها الصَّرفي في البنية المقطعية للفعل فمقرون بنوع حرف العلَّة، ولمَّا كان حرف العلَّة يائيًّا فلا يعتريه أي تغيير سوى تحريكه بالفتحة مجانسة للألف، وهو ما ذهب إليه عامة الصَّرفيين(154).

خامسًا: التَّغاير القرائي وأثره الصَّرفي في أفعال اللِّقاء

يشير النَّصُّ القرآني إلى وجود تغاير قرائيٍّ بين فعل اللِّقاء وأبنيته المزيدة، وهو تغاير يفضي إلى تغاير الأبنية الصَّرفيَّة وقيمها التَّصريفيَّة في السِّياق التَّركيبي، وهذا التَّغاير أملته ظروف الاختلاط بين القبائل العربيَّة وسماع بعضهم عن بعض، ومردُّه إلى أسباب لهجيَّة، أو دلاليَّة، أو صوتيَّة، أو اشتقاقيَّة، أو إلى تنوُّع الأحكام واختلاف لطيف في دلالاتها، والسِّياق -فقط- هو الذي يحدِّد تلك الدَّلالات والقيم التَّصريفيَّة، وقد ورد في هذا الفعل على وفق الأبنية الآتية:

أ. بين تَفْعَلُ وتُفَاعِلُ

بين فعل اللِّقاء الثُّلاثي وفعل الملاقاة اختلف القُرَّاء في قراءة الفعل (تَلْقَوْهُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾ [آل عمران143]، فقرأه الجمهور: "تلقوه"، على وفق بنية "تَفْعَلُ" بفتح التَّاء وسكون فاء الكلمة

وفتح عينها، وقرأ الزهري والنخعي: "تُلاقُوه" بضمِّ التَّاء وفتح فاء الكلمة وزيادة ألف المفاعلة بعدها، على وفق بنية "تُفَاعِلُ"،ٍ قال ابن عطية (541ه): "وقرأ الجمهور: "من قبل أن تلقوه"، وقرأ الزهري وإبراهيم النخعي "من قبل أن تلاقوه" وهذه والأولى في المعنى سواء من حيث "لقي" معناه يتضمن أنه من اثنين وإن لم يكن على وزن فاعل"[155]، وقال العكبري: "ويُقْرَأ "تُلاَقُوْهُ"، وهو من المفاعلة التي تكون بين اثنين؛ لأنّ ما لَقِيَكَ فقد لَقِيْتَهُ، ويجوز أن تكون من واحد مثل: سافرت"[156]، وقال السمين الحلبي: "ومعناه معنى "تَلْقَوه"؛ لأنَّ "لَقِيَ" يستدعي أن يكونَ بين اثنين عادةً وإنْ لم يكن على المفاعلة"[157].

والملاحظ أنَّ من قرأه بغير ألف فقد عدَّ الفعل ثلاثيًا مضارعا، وماضيه "لَقِيَ"، على وفق بنية "فَعِلَ - تَفْعَلُ"، بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، ومن قرأه بزيادة ألف فقد عدَّ الفعل مزيدًا بألف المفاعلة، وأغلب الظَّنِّ أنَّ القراءتين لغتان لمعنى واحد في الدَّلالة العامة، وإن كان في زيادة الألف دلالة على المفاعلة بين اثنين إلاَّ أنَّ فعل الإلقاء الثلاثي في أصله يدلُّ على اثنين.

ب . بين يَفْعَلُ ويُفَعَّلُ

وعلى وفق هاتين البنيتين اختلف القرَّاء في قراءة الفعل (يلقَ) في قوله تعالى:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾ [الفرقان68] فقرأه الجمهور «يَلْقَ» مجزومًا على جزاءِ الشرط بحذفِ الألِف على أنَّه فعل مضارع ثلاثي، وسقط الألف من آخره علامة للجزم[158]، وذكر السمين الحلبي أنَّه قرأه عبدالله وأبو رجاء "يَلْقَى" بإثبات الألف كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [الأعلى: 6]، على أحدِ القولين، وكقراءةِ قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه 77]، في أحدِ القولين أيضًا، وذلك بأَنْ نُقَدِّرَ علامةَ الجزمِ حَذْفَ الضمة المقدِرة' لعلة نحوية،

وقرأه بعضُهم «يُلَقَّ» بضمِّ الياءِ وفتحِ اللاَّمِ وتشديدِ القاف مِنْ لَقَّاه كذا، على وفق البناء للمجهول[159].

ويتبيَّن أنَّ الفعل المضارع "يَلْقَ" قد قُرِئ مبنيًّا للمعلوم على وفق بنية المضارع الثُّلاثيَّة "يَفْعَ"، وقد حذفت لامه لعلَّة نحويَّة، لوقوعه جزاء للشَّرط، وهو ما ذهب إليه عامة النحويين[160]، وقرئ على وفق هذه بنية "يَفْعَلُ" بفتح الياء وسكون الفاء وفتح العين، من دون حذف لامه، وقرئ على وفق بنية "يُفَعَّلُ" على أنَّه ثلاثيٌّ مزيدٌ بتضعيف العين، من أفعال التَّلقية، وعلى وفق قراءة البناء للمعلوم ندرك أنَّ الفعل قد عمل النَّصب في لفظ "الأثام"، على أنه مفعول به واحد، وعلى قراءة البناء للمفعول عمل النَّصب في لفظ "الأثام" على أنَّه مفعول ثانٍ، ومن الواضح حدوث تغيير في البنية المقطعيَّة للفعل النَّاقص عند قراءة البناء للمجهول، فعلى وفق القاعدة الصَّرفيَّة تضمُّ سابقة المضارعة ويفتح ما قبل آخره؛ ولوقوع الياء لامًا في الفعل أُعِلَّ بقلب الياء ألفًا مجانسة لفتح عين الفعل[161].

واختلف القرَّاء في قراءة الفعل "يَلْقَاه" في قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الإسراء13]، فقرأه الجمهور"يَلْقَاهُ" بفتح سابقة المضارعة، وسكون اللاَّم، وفتح العين، وحجَّتهم أنَّ الفعل للإنسان؛ لأنَّ الله تعالى إذا ألزمه طائره لقي هو الكتاب وصحائف عمله، وقرأه ابن عامر "يُلَقَّاه"، بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح اللاَّم، وفتح القاف وتشديدها، وحجَّته أنه جعل الفعل لغير الإنسان، فالملائكة تتلقَّاه بكتابه الذي فيه نسخة عمله[162].

والظَّاهر أنَّ من قرأه بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، وفتح عينها، فقد عدَّه مضارعًا ثلاثيًا مبنيًا للمعلوم على وفق بنية "يَفْعَلُ"، من الفعل "لَقِيَ"، ومن قرأه بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح فاء الكلمة، وفتح عينها مشدَّدة، فقد عدَّه مضارعًا ثلاثيًا مزيدًا بتضعيف العين مبنيًا للمجهول، حيث حدث فيه تحوُّلٌ في البنية المقطعيَّة للفعل فصار

على وفق بنية "يُفَعَّلُ"، من الفعل "لَقَّى"، واللِّقاء والتَّلقية بمعنى واحد، وهو المقابلة والاستقبال[163]، ومن ثمَّ فقراءة البناء للمعلوم تجعل فعل اللِّقاء للإنسان، وقراءة البناء للمفعول تجعل الفعل للملائكة التي تستقبل الإنسان لعرض كتابه الذي فيه نسخة عمله.

واختلف القرَّاء في قراءة الفعل "يُلَقَّوْنَ" في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ۝٧٥﴾ [الفرقان75]، فقرأه ابن كثير، ونافع، وحفص عن عاصم، وابن عامر "يُلَقَّوْنَ" بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح اللاَّم، وفتح القاف مشدَّدةً، وحجَّتهم أنَّ الله يُلَقِّي أهل الجنة إذا دخلوها ملائكته بالتَّحيَّة والسَّلام، وقرأه الباقون "يَلقَونَ" بفتح سابقة المضارعة، وسكون اللاَّم، وفتح القاف، وحجَّتهم أنَّ الفعل لأهل الجنَّة، إذ يلقون فيها التَّحية والسَّلام من ربِّهم عزَّوجلَّ[164].

والظَّاهر أنَّ من قرأ الفعل "يَلْقَون" بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، وفتح عينها، فقد عدَّه مضارعًا ثلاثيا مبنيا للمعلوم، جاء على وفق بنية "يَفْعَلُ"، ومن قرأه "يُلَقَّون" بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح فاء الكلمة، وفتح عينها مشدَّدة، فقد عدَّ الفعل مضارعًا مزيدًا بتضعيف العين مبنيًا للمجهول، جاء على وفق بنية "يُفَعَّلُ"، ومن المعروف عند علماء اللُّغة العربيَّة أنَّ بناء الفعل للمجهول من الفعل الثُّلاثي المزيد بتضعيف عين الفعل من الحالات التي تتجلَّى فيها ظاهرة التحوُّل الدَّاخلي في الحركات داخل البنية المقطعيَّة للفعل، وإذا كان تضعيف عين الفعل يحدث تغييرًا في بنية الفعل ووظيفته، فإنَّ بناءه للمجهول يتمُّ على وفق القاعدة التَّحويليَّة التي تتمثَّل في حذف الفاعل وتحويل بنية الفعل من "فَعَّلَ- يُفَعِّلُ" بفتح الفاء والعين مشدَّدة في الماضي، وضمِّ سابقة المضارعة، وكسر العين مشدَّدة في المضارع، إلى «فُعِّلَ يُفَعَّلُ» بضمِّ الفاء وكسر العين مشدَّدة في

الماضي، وضمِّ سابقة المضارعة، وفتح العين مشدَّدة في المضارع، ويقتضي ذلك تغييرًا في وظيفة المفعول به، وإقامته مقام الفاعل.

وتعدُّ ظاهرة تضعيف العين من الظواهر الصوتية، والصرفية، والنِّحويَّة؛ لأنَّ التضعيف من أهم ظواهر الإدغام، ولكونه قياسًا يُتَّبَع في تحويل بنية الفعل من الثُّلاثي المجرَّد إلى الثُّلاثي المزيد، ولما يحدثه في عمل الفعل ودلالته؛ لأنَّ تكرار عين الفعل وهي أصل، دليل على تكرير الحدث، وزيادة في المعنى لا تحتمله الصيغ المخففة[165]، ويبدو أنَّ فعل اللِّقاء وفعل التَّلقية بمعنى واحد، وإن كان الفرَّاء قد رجَّح قراءة فعل اللِّقاء[166].

ج . بين يُفَعَّلُ ويُفَاعَلُ

تغايرت قراءة القرَّاء في الفعل "يُلَقَّاها" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت35]، فقرأه بعضهم بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح اللاَّم، وفتح القاف مشدَّدة، وقرأه بعضهم بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح اللاَّم، وزيادة ألف بعدها وفتح القاف، قال السمين الحلبي: "قوله: "وَمَا يُلَقَّاهَا": العامَّةُ على "يُلَقَّاها" من التَلْقِيَةِ، وابنُ كثيرٍ في روايةٍ، وطلحة بن مصرف "يُلاَقَاها" مِن الملاقاةِ، والضَّميرُ للخَصْلَة، أو الكلمةِ أو الجنةِ، أو لشهادةِ التوحيدِ"[167].

مما سبق يتبيَّن أنَّ القراءتين قد وردتا على البناء للمجهول، فمن قرأه بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح فاء الكلمة وفتح عينها مشدَّدة فقد عدَّ الفعل ثلاثيًا مضارعًا مبنيًا للمجهول مزيدًا بتضعيف العين، جاء على وفق بنية "يُفَعَّلُ"، من التَّلقية، ومن قرأه بضمِّ سابقة المضارعة، وفتح فاء الكلمة، وزيادة ألف بعدها، فقد عدَّه ثلاثيًا مضارعًا مبنيًا للمجهول مزيدًا بألف المفاعلة، جاء على وفق بنية "يُفَاعَلُ"، وفعل التلقية والملاقاة بمعنى واحد، وهما لغتان جيدتان عند العرب بمعنى المقابلة والمصادفة[168].

د . بين نُفْعِلُ و يُفْعِلُ

تغايرت قراءة القرَّاء في سابقة المضارعة في الفعل "سَنُلْقِي" في قوله تعالى:﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران151]، فقرأه الجمهور بنون العظمة "سَنُلْقِي"، وقرأه أيُّوب السختياني بياء الغيبة "سيُلقي"، ويرى أنَّ من قرأه بنون العظمة فقد جعل ذلك التفاتًا من الغيبة في قوله تعالى: { وَهُوَ خَيْرُ الناصرين }، وذلك للتنبيه على عِظَم ما يُلقيه تعالى. ومن قرأه بالغيبة فقد أجراه على الأصل، وقُدِّم المجرورُ على المفعول به اهتمامًا بذكر المحلِّ قبل ذِكْرِ الحالِّ، والإلقاء هنا مجاز لأن أصله في الأجرام(169).

والملاحظ أنَّ فعل الإلقاء قد ورد ثلاثيًا مضارعًا مبنيًا للمعلوم مزيدًا بالهمزة، وظاهرة تغاير قراءات القرَّاء في سوابق المضارعة من الظَّواهر التي نالت حيِّزا كبيرًا من اهتمامات علماء اللغة والقراءات؛ لأنَّ سوابق المضارعة ذوات قيم تصريفيَّة، وتغايرها يقتضي تغاير تلك القيم، وسياق النَّصِّ القرآني هو الذي يحدِّد ذلك.

هـ . بين تَفْعَلُ وتَفْعِلُ وتِفْعِلُ وتُفْعِلُ وتَتَفَعَّلُ

في ضوء هذه الأبنية تغايرت قراءات القرَّاء في الفعل "تَلَقَّوْنَهُ" في قوله تعالى:﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور15]، فقرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي "إِذْ تَّلَقَّوْنَهُ" بإدغام الذَّال في التَّاء لقربهما، وسكون اللاَّم وفتح القاف وتشديدها، وقرأه الباقون "إِذْ تَلَقَّوْنَهُ" بالإظهار، لأنَّ الذَّال ليست أختًا للتَّاء، وهما من كلمتين، وقرأه ابن كثير "إِذْ تَّلَقَّوْنَهُ" بتشديد التَّاء؛ لأنَّ أصله "تَتَلَقَّونه"، وقرأه ابن مسعود وأُبَيٌّ "إِذْ تَتَلَقَّوْنَهُ" بتاءين على الأصل، وقرأه ابن السميفع في روايةٍ عنه "تُلْقُوْنَه" بضمِّ التاءِ وسكونِ اللاَّم وضمِّ القافِ مضارعَ "ألقى إلقاءً"،

وقرأه هو في روايةٍ أخرى "تَلْقَوْنه" بفتح التاءِ وسكونِ اللاَّمِ وفتحِ القاف مضارع "لَقِيَ"، وقرأ ابنُ عباس وعائشةُ وعيسى وابنُ يعمر وزيد بن علي "تَلِقُونَهُ" بفتحِ التاءِ وكسرِ اللامِ وضَمِّ القافِ، مِنْ "وَلَقَ الرجلُ إذا كَذِبَ"، وقرأ زيد بن أسلم وأبو جعفر "تَأْلِقُوْنه" بفتح التاء وهمزةٍ ساكنةٍ ولامٍ مكسورةٍ وقافٍ مضمومةٍ من الأَلْقِ وهو الكذبُ، وقرأ يعقوب "تِيْلَقُوْنه" بكسر التاءِ، ومن بعدها ياءٌ ساكنةٌ ولامٌ مفتوحةٌ وقافٌ مضمومةٌ، وهو مضارع "وَلِق" بكسر اللامِ كما قالوا: يِيْجَلُ مضارعَ وَجِلَ[170]، ويتبيَّن من ذلك أنَّ تغاير قراءة الفعل قد نشأ عن تغاير الأصل الاشتقاقي للفعل، لذا جاءت قراءاتهم على النحو الآتي:

1 . من الجذر "لَقِيَ"

أ ــ جعله بعضهم مضارعا مزيدًا بالتّاء وتضعيف العين من "التَّلقي" على وفق بنية "تَتَفَعَّلُ" وذلك على أصله، غير أنَّ اجتماع تاءين في الفعل، الأولى: علامة المضارعة، والثَّانية: تاء التَّفَعُّل الزَّائدة كان سببا في تغاير قراءات القُرَّاء، ممَّا أدَّى إلى وجود ثلاث ظواهر صوتيَّة وصرفيَّة:

- **إظهار التَّاءين**، وهو الأصل.

- **الإعلال** بحذف إحدى التَّاءين، بغية تخفِّيف الكلام، والتَّخفيف بالحذف أولى عند أغلب علماء العربية وفي التَّاء المحذوفة اختلاف بين الصَّرفيين، والأرجح حذف التَّاء الثَّانية؛ لأنَّ الأولى علامة مضارعة قد جاءت لمعنى[171].

- **إدغام التَّاء في التَّاء**، إذ تُسَكَّنُ الأولى وتُدْغَمُ في الثَّانية، وهو ما لا يجيزه بعض الصَّرفيين؛ لأنَّ تسكين التَّاء الأولى يتطلب همزة وصل، تَجنُّبًا للابتداء بساكن، أمَا إدغام التَّاء الزَّائدة في الحرف الذي يليها لاتِّفاقهما في المخرج أو لتقاربهما، فذلك جائز عند علماء

العربية، إلاَّ أنَّ بعضهم، ومنهم أبو البركات الأنباري، يرون أن تُبَدلَ التَّاء حرفًا يماثل ما بعدها، ثم يدغم المتماثلان[172].

والظاهر أنَّ هذه الظَّاهرة صوتيَّة صرفيَّة، وتسمَّى عند القرَّاء تاءات البزِّي[173]، وحذف إحدى التَّاءين، أو إدغامهما قد أحدث تغييرًا في البنية المقطعيَّة لفعل التَّلقِّي، إذ جرى تشديد التَّاء على سمتٍ غير سمته، وليس ذلك بمستغرب عند العرب، إلاَّ أنَّ تشديد التَّاء جعل الفعل يبدأ بصامتين، وذلك غير مستحسن في لسان العرب، وعدم استحسانهم لا يعني عدم صحَّته، وربَّما كان ذلك سببًا لردِّ سيبويه لتشديد التَّاء في مثل هذا السياق[174].

ويبدو أنَّ عدم استحسان الصَّرفيين لقراءة الإدغام، إنَّما يعود إلى نظرتهم إلى المفهوم القياسيّ، فهم لم ينكروا هذه القراءات سماعًا وشيوعًا، وخصوصًا أنَّها وردت من قرَّاء ثُقات، فإذا صحَّت الرِّواية وهي الأغلب رواية البزِّي، انتفى الضّعف؛ لأنَّ القرآن حُجَّة على اللُّغة لا العكس، والقراءة متواترة يأخذها الآخر عن الأول.

ب ــ جعله بعضهم فعلًا مضارعًا مزيدًا بالهمزة، من "الإلقاء"، فقرأه على وفق بنية "تُفْعِلُ"، بضمِّ سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، والإلقاء والتَّلقي من أصل واحد.

ج- جعله بعضهم فعلًا مضارعًا ثلاثيًا مجرَّدًا، من "اللِّقاء"، فقرأه على وفق بنية "تَفْعَلُ"، بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، وفتح عينها، واللِّقاء، والإلقاء والتَّلقِّي من أصل اشتقاقيٍّ واحد[175].

2 - من الجذر "وَلَقَ"

أ- جعله بعضهم فعلًا مضارعًا ثلاثيًا معتلَّ الفاء، من "الولق"، بمعنى الاستمرار والسَّير في الكذب[176]، فقرأه على وفق بنية "تَعِلُ"، أحدثت فيه سابقة المضارعة إعلالًا

بحذف الواو الواقعة فاء في الفعل، فأصله "يَوْلِقُ"، وعلَّة حذف فاء الكلمة كانت موضع خلاف بين الصَّرفيين، فقد استثقله البصريون لوقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وحملوا سوابق المضارعة الأخرى على الياء، وعزاه بعضهم إلى التَّفريق بين اللُّزوم والتَّعدِّي، مستدلًا بثبوت فاء الفعل في الفعل "يَوْجَلُ"، فجعله محصورًا بالتَّعدِّي؛ إذ جعل التَّعدِّي بدلا من حذف الواو الواقعة فاء في الفعل[177]، وأحسب أنَّ علَّة التَّعدِّي هذه قد جانبت الصَّواب فثمَّة أفعال لازمة في الاستعمال اللغوي أعلَّت بحذف حرف العلة الواقع فاءً فيها والذي سوَّغ حذف الواو وقوعها محصورة بين الياء والكسرة، ولو انفتح ما بعدها فإنَّها لا تحذف[178].

ب- جعله بعضهم فعلًا مضارعًا ثلاثيًا معتلَّ الفاء فقرأه "تِيْلقونه"، بكسر سابقة المضارعة، وقلب فاء الكلمة ياء، من "الولق" بمعنى الإسراع في الشَّيء، فقرأه على وفق بنية "تِفْعِلُ"، بكسر سابقة المضارعة، فأعلُّوه بقلب الواو الواقعة فاء في الفعل ياء مجانسة لكسر ما قبلها، إذ شبَّهوه بلغة من لغات "يِيْجِلُ"[179] وكسروا سابقة المضارعة استثقالًا لفتحها على حدِّ قول ابن عصفور[180]، والظَّاهر أنَّها لهجة، وتعرف بتلتلة بهراء، كما أنَّ كسر سابقة المضارعة لغة مسموعة وشواهدها كثيرة في الاستعمال اللُّغوي[181]، وما زالت مسموعة في كثير من القبائل اليمنية.

3 - من الجذر "أَلَقَ"

جعله بعضهم فعلًا مضارعًا ثلاثيا مهموزًا، فقرأه "تَأْلِقونه" بفتح سابقة المضارعة، وسكون فاء الكلمة، وكسر عينها، من "الألق" بمعنى الكذب، فقرأه على وفق بنية "تَفْعِلُ"،

وذكر اللُّغويون في ذلك لغات ثلاث، قال ابن منظور: "فيه ثلاث لغات "أَلْق وإِلْق" بفتح الهمزة وكسرها، و"وَلْق"، والفعل من الأَول "أَلَقَ يأْلِقُ"، ومن الثاني "ولَقَ يلِقُ" ويقال: "به أُلاق وأُلاس" بضم الهمزة، أَي: جنون من الأَوْلَق والأَلْس، ويقال: من "الأَلْق" الذي هو الكذب في قول العرب: أَلَقَ الرجلُ فهو يأْلِقُ أَلْقًا فهو آلِق إذا انبسط لسانه بالكذب، وقال القتيبي: هو من الوَلْق الكذب فأَبدل الواو همزة، وقد آخذه عليه ابن الأَنباري؛ لأَن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يجعل أَصلًا يقاس عليه وإنما يتكلم بما سمع منه، و"رجل إلاق" بكسر الهمزة، أَي: كذوب، وأَصله من قولهم: "برق إلاق" أَي: لا مطر معه، والأَلَّاق أَيضًا الكذاب"[182].

والظَّاهر أنَّ بعضهم قد جعل الولق والألق بمعنى واحد، إذ حدث فيه إعلال بقلب الواو همزة، قال الزَّبيدي: "وألقه الله يألقه ألقًا وألقًا. وأليق البرق: لمعانه، والألق بالفتح الكذب تقول: "ألق يألق ألقًا"، ومنه قراءة أبي جعفر وزيد بن أسلم: "إذ تألقونه"... قال القُتَيبيُّ: وأَصْلُه الوَلْقُ، فأبْدِلَ الواو هَمْزَة، وقد اعتَرَضَه ابنُ الأَنْبارِيّ، وقالَ: إبْدالُ الهَمْزَةِ من الواو المَفْتُوحَةِ لا يُجْعَل أَصلًا يُقَاسُ عليه، وإِنما يتَكَلم بما سمع منه"[183].

ويظهر من ذلك أنَّ تغاير قراءة الفعل "تَلَقَّوْنَهُ" قد نشأت عن رؤيتهم لأصله الاشتقاقي، فمن اعتمد جذر اللِّقاء أصلًا له فقد عدَّ الفعل معتلَّ الآخر، فقرأه بعضهم مضارعًا ثلاثيًا من باب "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، وقرأه بعضهم مضارعًا مزيدًا بالهمزة، والماضي منه "ألْقَى"، على وفق بنية "أَفْعَلَ تُفْعِلُ"، أُعِلَّ بحذف الهمزة الزَّائدة، وقرأه آخرون مزيدًا بالتَّاء وتضعيف عينه، والماضي منه "تَلَقَّى" على وفق بنية "تَفَعَّل تَتَفَعَّلُ"، وإن جاءت بعض القراءات على وفق بعض الظَّواهر الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة، كإظهار التاء، أو إدغامها، أو حذفها، ومن اعتمد جذر الولق أصلًا فقد عدَّ

الفعل ثلاثيًا مضارعًا معتلَّ الفاء، والماضي منه "وَلَقَ" من باب "فعَلَ يَفْعِلُ" بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع، أعلَّ بحذف الواو الواقعة فاء في الفعل على وفق القواعد الصَّرفيَّة، وأجاز بعضهم كسر سابقة المضارعة ومن ثمَّ أعلَّ الفعل بقلب الواو ياء، وكسر سابقة المضارعة ظاهرة مسموعة في الاستعمال اللُّغوي، ومن اعتمد جذر الألق أصلًا فقد عدَّ الفعل ثلاثيًا مضارعًا مهموز الفاء، والماضي منه "أَلَقَ"، من باب "فَعَلَ يَفْعِلُ" بفتح عين الفعل وكسرها في المضارع، وعزاه بعضهم إلى جذر الولق فأعِلَّ بقلب الواو همزة.

وأيًا كان أصله الاشتقاقي فقد وقع الفعل بين سابقة التاء الدَّالَّة على المضارعة، ولاحقة الواو الضميريَّة، فسابقة التَّاء ذات قيمة تصريفيَّة، وأحدثت أثرها الصرفي في بنية الفعل، إذ حذفت الهمزة عند من عدَّه فعلا من الإلقاء، وحذفت فاؤه عند من عدَّه فعلا من الولق، أمَّا لاحقة الواو الضَّميريَّة فهي ذات قيمة تصريفيَّة في تحديد العدد والجنس والنوع، كما أنَّها ذات تأثير صرفي في البنية المقطعيَّة للفعل، فإسناد الفعل إليها استوجب حذف الياء الواقعة لامًا في الفعل عند من اعتمد جذر اللَّقاء.

الخاتمة:

سعى البحث إلى الوقوف على الأصل الاشتقاقي لفعل اللِّقاء في النَّص القرآني وبنيته الصَّرفيَّة، واستقراء صور وروده ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، وبيان تأثير اللواصق، من حيث قيمتها الدَّلالية والتصريفية، وما أحدثته من تحولات في بنيته الصَّرفية، وكذا التغاير القرائي في بعض أبنيته، ومدى مطابقة الظواهر الصَّرفية التي اعترته مع القواعد الصرفية في ضوء آراء الصَّرفيين القدماء والمحدثين وعلم اللُّغة الحديث، وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. فعل اللِّقاء من أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة الآخر بالياء، وبابه "فَعِلَ يَفْعَلُ" بكسر عينه في الماضي وفتحها في المضارع، وورد في النَّصِّ القرآني ماضيًا ومضارعًا ولم يرد على صورة الأمر.

2. ورد ماضي اللقاء مسندًا إلى أربع لواحق ضميرية، أمّا مضارعه فقد سُبق بسابقتي "التاء والياء" وأسند إلى لاحقة الواو الضميرية فقط.

3. اكتنفته خمس زوائد: (الهمزة - ألف المفاعلة - تضعيف العين - التاء وتضعيف العين - همزة الوصل وتاء الافتعال)، فأحدثت فيه تحولا في بنيته الصَّرفية، وفي قيمته التصريفية، وفي وظيفته النحوية ولم تكتنفه زوائد أخرى، ولم يرد على وفق بنية "انْفِعَلَ"، أو "تَفَاعَلَ"، أو "اسْتَفْعَلَ".

4. فعل الإلقاء يعدُّ أكثر ورودًا في النص القرآني فقد ورد ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، ولم يرد على صورة الأمر إلا مزيدًا بالهمزة.

5. تنوع اللواصق الداخلة على فعل اللقاء أحدث تأثيرًا في القيم التصريفية والدلالية، وفي أبنيته المقطعية، إذ وقع بين تأثير سوابق ودواخل ولواحق، ومن ثم اكتنفته بعض الظواهر الصرفية، كالإعلال بنقل الحركة، والقلب، والإبدال.

6. الظواهر الصرفية في فعل اللقاء كانت نتاجًا لتأثير اللواصق، من حيث القيم التصريفية، كالدلالة على الزمن، والعدد، والنوع، والشخوص الدالة على التكلم أو الحضور أو الغياب، والتعظيم، أو من حيث ما تحدثه من تغييرات في البنية المقطعية، وكانت موضع اختلاف بين الصَّرفيين القدماء أنفسهم، وكذا مع بعض المحدثين كحذف سابقة المضارعة في مضارع الإلقاء لدخول الهمزة الزائدة، وحذف

الياء الواقعة لامًا في الفعل، وحركة عينه عند إسناده إلى لاحقتي "الواو والياء" الضميريتين.

7. اختلاف الصرفيين لم يكن ناجمًا عن قرار حذف الياء من عدمه، بل كان اختلافًا في علَّة الحذف، أمَّا حركة عين الفعل بين الفتح والضم عند إسناد الفعل إلى لاحقة الواو الضميرية فتعد تفاديًا للوقوع في اللبس.

8. ما ذهب إليه بعض المحدثين من تطبيق بعض القواعد التصريفية والصرفية الأجنبية على أبنية لغتنا العربية يعد مجانبًا للصواب في معظم حالاته؛ لأنَّ لغتنا العربية ذات خصوصية.

9. التغاير القرائي بين فعل اللقاء ومزيداته في النص القرآني لم يؤدِّ إلى تغاير في الَّدلالة انطلاقًا من قاعدة "زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المبنى"؛ لأنَّه كلام الله يجمعه اتفاق الدَّلالة، والأمر منوط بلهجات العرب، والنَّص القرآني لا يجمع بين لغتين على وجه اللبس في الدلالة؛ لأنَّ سياقاته مطَّردة، وصيغه وإن تغايرت فتغايرها تغاير يتبع الدلالة، غير أنَّ هذا التغاير قد أفضى إلى:

أ. تغاير في أبنيته الصرفية تبعًا لأصل الفعل الاشتقاقي "أَلَقَ - وَلَقَ - لَقِيَ".

ب. ظهور بعض الظواهر الصرفية كالإدغام، والقلب، والنقل.

10. الأبنية الصرفية نسق منظم من الأصوات المتآلفة فيما بينها، إذ تتألف من أصوات ثابتة وأخرى متغيرة، ولا تخلو الأبنية من الأصوات المتغيرة، وهي أصوات المدّ أو اللين، التي توضع في داخل الأصل لتمنحه الدلالة اللازمة، كما أنّ بنية الكلمة لا تتوقف عند حدود الأصول والحركات، بل تتألف من أصول، وحركات، وأحرف زيادة، وما

يتولَّد عنها من دلالات، وما يسبقها من سوابق ذوات قيم تصريفية، وما يلحقها من لواحق، كل ذلك يحدث أثره في البنية المقطعية للفعل، وكذا في دلالته الوظيفية، في ضوء سياق قرآني متناغم.

الهوامش والإحالات:

(1) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد (ت502هـ)، المفردات في غريب القرآن، ضبط: هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1423هـ، 2002م: 472 (لقي).

(2) أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت 1997م:252/15، (لقا).

(3) نفسه:329/10، (لصق).

(4) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1979م: 186،188، والنجار ، أشواق، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2005م: 26.

(5) ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1، 146هـ، 1996م:149، 150.

(6) ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، 1973م، ب(ت ط) : 43،44.

(7) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ، 1982م:5/4، 382، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1، ب ت: 71/1، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المخصص، دار الفكر، بيروت، ط1، 1398هـ، 1978م: 126/14، والجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ)، في التصريف، تحقيق: محسن سالم العمير، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، 1988م: 33، والرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1402، 1982م:135/1.

(8) عبد الله بن جعفر ابن درستويه (ت347هـ)، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1975م: 143/1.

(9) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ، 1984م:397، وابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي، مصر، ط1، 1973م: 20/1.

(10) ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الشركة التونسية، ط1 1973م: 85.

(11) ابن جني، المنصف:20/1.

(12) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: 186،188، و جبر ، محمد عبدالله، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، ط1، 1983م: 9،10.

(13) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب 1994م: 108،112، و النجار ، أشواق، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط 1: 78.

(14) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 108،112، و النجار ، أشواق، دلالة اللواصق التصريفية:78.

(15) المبرد، المقتضب: 261/1.

(16) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 201/4.

(17) ينظر: فرحان القيسي، الخلاف اللغوي في المضمرات في العربية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، 1998م: 57.

(18) القاسم بن محمد المؤدب (ت ق4هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، المجمع العلمي، بغداد، ط 1، 1987م:20،.21

(19) المبرد، المقتضب: 261،262.

(20) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (516هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، ط4، 1417هـ، 1997م: 186/5.

(21) ينظر: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1، 1407هـ، 1987م:1095/2، و الجرجاني ، عبد القاهر، في التصريف: 61،62، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب:226/2.

(22) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 157/4، و الجرجاني ، عبد القاهر، في التصريف: 61، 62، والمؤدب، دقائق التصريف: 394، وابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1403،10، 1983م: 526/2.

(23) شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، 1415 هـ: 158/1.

(24) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998م: 20/1.

(25) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط1، 1406هـ. 1986م: 144/1.

(26) ينظر: فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م:65.

(27) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 108، 112، و الساقي ، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1397،1هـ، 1977م: 205.

(28) هنري فليش، العربية الفصحى، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق العربي، بيروت، ط2، ب (ت، ط):129.

(29) ينظر: المبرد، المقتضب: 71/1، وابن سيده، المخصص:126/14، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 135/1.

(30) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات (لقي): 472.

(31) السمين الحلبي، الدر المصون: 412/3.

(32) أبو محمد الحسن بن مسعود البغوي (516هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر وآخرون، دار طيبة، ط4 1417هـ،1997م: 242/2.

(33) ينظر: السعران، محمود، علم اللغة، مصر، 1962م: 238، و حسان ، تمام، مناهج البحث في اللغة: 186، و النجار ، أشواق، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية:72.

(34) سيبويه، كتاب سيبويه: 287/4.

(35) ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (581هـ)، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، الرياض، ب ت: 117

(36) عمر بن ثابت الثمانيني (242هـ)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ، 1999م: 255.

(37) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر:118.

(38) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (ت654هـ)، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ 1994م:464،463.

(39) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1402هـ، 1982م: 87.

(40) ينظر: علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1986م: 44، و عبد القادر ، حامد، معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد العاشر، القاهرة، 1958م:158.

(41) ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات: 211،201.

(42) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 1/ 14 ، 115/3، وابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبي عبد الله عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ، 2001م: 122/1، و حسن ، نوزاد أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة قاريونس، ليبيا، ط1، 1996م:186.

(43) ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات: 203، و النجار ، أشواق، دلالة اللواصق في اللغة العربية: 256.

(44) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور (1393هـ)، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، 2000م: 59/16.

(45) ينظر: قدور ، أحمد، مبادئ اللسانيات: 185.

(46) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 157/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م:183/3، والأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت476هـ)، النكت: 1095/2، وابن فلاح اليمني، تقي الدين أبو

الخير منصور (ت680هـ)، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1999م:1/164،163، وابن عصفور، الممتع: 2/31،527، والأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، ط1، ب ت: 1/57.، والظفيري، لطف الله بن محمد الغياث (ت1035هـ)، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق: عبدالرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 1984م:2/288.

(47) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ، 1980م: 89،88، و العلواني ، نسرين، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، بغداد، 1423هـ، 2003م:339، و العاني ، أحمد صفاء، التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلد 10، عدد1، 2015م:200.

(48) ينظر: أحمد صفاء العاني، التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة: 200.

(49) عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط 1، 1969م:7.

(50) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات: 472 (لقي)، وابن منظور، لسان العرب: 15/ 253 (لقا).

(51) الزبيدي، محمد عبد الرزاق الحسني (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الهداية، ب (ت،ط): 29/477 (لقي).

(52) ينظر: البغوي، معالم التنزيل:2/235، وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: السيد عبد العال وآخرين، الدوحة، ط1، 1405هـ، 1985م:4/410.

(53) ينظر: يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت،ط3، 1403هـ، 1983م: 3/211، وأبو حيان، محمد بن يوسف (ت754هـ)، البحر المحيط، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ط1، 1412هـ، 1992م: 7/354.

(54) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز:4/155، وأبو حيان، البحر المحيط:6/514.

(55) السمين الحلبي، الدر المصون:4/74.

(56) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات:472 (لقي).

(57) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 215/17.

(58) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 55/4، والمبرد، المقتضب: 72/1، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316ه)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417ه، 1996م:114/3.

(59) ينظر: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت599ه)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1404ه، 1984م: 386/2.

(60) ينظر: موفق الدين ابن يعيش (ت643ه)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ب ت: 66/1، وابن عصفور، الممتع: 482/2.

(61) الظفيري، المناهل الصافية:68/1.

(62) ينظر: محمد بن يوسف أبو حيان (745ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه، 1998م: 1/ 172،174، وأحمد شريف، دلالة الصيغ في ضوء علم اللغة الحديث، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، 1419ه، 1998م: 133،134.

(63) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 331/7.

(64) المبرد، المقتضب: 261،262/1.

(65) الآلوسي، روح المعاني:107/3.

(66) ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310ه)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421ه، 2001م: 28/13، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه)، الدر المنثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط1، 1424ه. 2003م:498/6.

(67) ابن عاشور، التحرير والتنوير:298/17.

(68) سبق تفصيل القول فيه عند مناقشة إسناد الفعل المضارع الثلاثي (يَلقَون) إلى لاحقة الواو الضميرية، ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن (ت577ه)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1421ه، 2000م:63/1، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 248/2.

(69) محمد بن ضياء الدين عمر الرازي (ت604هـ)، مفاتيح الغيب، تقديم: خليل محيي الدين، دار الفكر، بيروت، ط3، 1414هـ، 1993م: 97/21.

(70) شهاب الدين أحمد بن أبي جحلة المغربي (ت776هـ)، ديوان الصبابة:9 وهو من شواهد السمين الحلبي، الدر المصون:384/1.

(71) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م: 176/1، والثمانيني، شرح التصريف:255، والسهيلي، نتائج الفكر: 167، والأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت929هـ)، شرح الأشموني، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1998م:35/1.

(72) سيبويه، كتاب سيبويه:38/2.

(73) الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، الجمل في النَّحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ، 1995م: 212.

(74) ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت: 465/1، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 517/4.

(75) ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، مطابع جامعة بغداد، بيت الحكمة، ط2، 1990م: 49/1.

(76) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل:88/3.

(77) ينظر: أحمد محمد الميداني (ت518هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ، 1981م:29.

(78) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 525/2.

(79) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 279/4،والمبرد، المقتضب:72/1، و الجرجاني ، عبد القاهر، في التصريف: 70.

(80) ينظر: محمود السعران، علم اللغة:238،239، و حسان ، تمام، مناهج البحث في اللغة:186، والنجار، أشواق، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية:233، و توالبي ، عبد الرزاق، صرف تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2014م:88.

(81) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 146.

(82) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:110/4، وابن السراج، الأصول في النحو:156/3، و خان ، محمد، اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، دار الفجر للطباعة والنشر، ط2، 2003م:153.

(83) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب:72/1.

(84) ابن عاشور، التحرير والتنوير:248/2.

(85) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية للكتاب، ط1، 1986م: 70/1.

(86) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 243/29.

(87) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 276/2.

(88) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 402/1، والجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد ط1، 1982م:84/1،83، والعقاد ، عباس محمود، الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء14، 1962م:193،192.

(89) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 148/8، وابن هشام، مغني اللبيب: 121.

(90) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 276/2، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 126/2.

(91) الثمانيني، شرح التصريف: 255.

(92) ينظر: البغوي، معالم التنزيل: 283/1.

(93) ينظر: السهيلي: نتائج الفكر: 118.

(94) سيبويه، كتاب سيبويه:279/4.

(95) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:279/4، والمبرد، المقتضب:172، وابن السراج، الأصول في النحو: 115/3،114، والأعلم الشنتمري، النكت:1165/2، وابن الأنباري،، الإنصاف في مسائل الخلاف، (م1):12/1:1، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 139/1.

(96) المبرد، المقتضب:97/2.

(97) أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (538هـ)، الكشاف، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ب (ت، ط):264/1.

(98) ابن عاشور، التحرير والتنوير:119/28.

(99) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 120/28.

(100) الشوكاني، محمد بن علي (1250هـ)، فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت: 334/5.

(101) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (م72):549/2.

(102) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 329/3، وأبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 323/2، والبغوي، معالم التنزيل:260/7، وابن عطية، المحرر الوجيز: 186/6، والرازي، مفاتيح الغيب: 136/28.

(103) ينظر: الفراء، معاني القرآن:329/3، والمؤدب، دقائق التصريف:104،105، والبغوي، معالم التنزيل: 260/7.

(104) امرؤ القيس، ديوانه، ضبط وتصحيح: مصطفى عبد الشافي على شرح السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004م:110.

(105) ينظر: إبراهيم محمد الدناع، التطريز اللغوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1997م:134.

(106) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 8/2 ، وأبو حيان، البحر المحيط:537/9.

(107) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب:36/2، و الخراط ، أحمد، معجم مفردات الإعلال والإبدال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ، 1989م:465.

(108) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:64،65/4.

(109) ينظر: ابن سيده، المخصص: 168/14، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب:93/1.

(110) ابن عاشور، التحرير والتنوير:360/29.

(111) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 223/19.

(112) المبرد، المقتضب: 74/1.

(113) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 329/4، و علي ، ناصر حسين: الصيغ الثلاثية مجرَّدة ومزيدة، المطبعة التعاونية، دمشق، ط1، 1409هـ، 1989م: 157.

(114) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 365/2، وابن عصفور، الممتع: 304/1.

(115) ينظر: شلاش ، هاشم طه، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف، ط1، 1980م:74.

(116) ينظر، سيبويه، كتاب سيبويه:329/4.

(117) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 304/1، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب:366/2.

(118) ينظر: ابن جني، الخصائص:68/2.

(119) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب:92/1، و الطلحي ، ردة الله، دلالة السياق، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1423هـ:380،381.

(120) سيبويه، كتاب سيبويه: 64/4.

(121) ينظر: ابن جني، الخصائص:157/2، والمنصف: 91/1.

(122) أبو حيان، البحر المحيط:209/8.

(123) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 437/4، وابن جني، الخصائص:141/2، و أنيس ، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1975م:178.

(124) ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1386هـ 1966م:93، وعبد الستار، أحمد، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1394هـ، 1974م:88،89.

(125) سيبويه، كتاب سيبويه:280/4.

(126) نفسه.

(127) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب:174/1، و الطلحي ، ردة الله، دلالة السياق:388.

(128) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 99/1.

(129) ينظر: ابن جني، المنصف: 92/1.

(130) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر:118.

(131) حسان ، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها:163.

(132) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:71،72/4، وابن جني، المنصف:91/1، وأبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ)، المبدع في التَّصريف، تحقيق: عبد المجيد السيد، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1402هـ 1982م:109، و شلاش ، هاشم طه، أوزان الفعل ومعانيها:94،95.

(133) الطبري، جامع البيان: 541/1.

(134) الأخفش، معاني القرآن:53/1.

(135) ينظر: المبرد، المقتضب:78/1.

(136) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات:472 (لقي).

(137) ابن السراج، الأصول في النحو:39/1.

(138) ينظر:ابن جني، سر صناعة الإعراب:172/1.

(139) المبرد، المقتضب:75/1.

(140) ابن جني، المنصف:74/1.

(141) ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، ط1، 1401هـ، 1981م:519، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ط1، 4990م:42.

(142) ابن يعيش، شرح المفصل:160/7.

(143) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:73،74/4، و الحديثي ، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م:426.

(144) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:144/4، 283، وابن السراج، الأصول في النحو:367/2، و علي ، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة:196،195.

(145) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف: 291.

(146) ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت392هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م:147/2 (لقي).

(147) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة: 43.

(148) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 351،379/2، والمبرد، المقتضب: 59/1.

(149) المؤدب، دقائق التصريف: 32.

(150) ينظر: كتاب سيبويه: 38/2، والسهيلي، نتائج الفكر:169.

(151) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:283/4.

(152) ابن عاشور، التحرير والتنوير:232/27.

(153) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، (د. ت، د. ط):72.

(154) ينظر: أبو حيان، المبدع: 202،203.

(155) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز:13/2.

(156) العكبري، التبيان في إعراب القرآن:241/1.

(157) السمين الحلبي، الدر المصون:413/3.

(158) ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1986م: 126/2.

(159) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 502/8.

(160) ينظر: محمد بن عبد الله بن الوراق (381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002م:160، والعيني، شرح المراح:78.

(161) ينظر: ابن عصفور: الممتع:532/2.

(162) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 163،164، وابن أبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد (ت ق4هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1422هـ، 2001م: 398،399.

(163) ينظر: ابن منظور، لسان العرب:253/15 (لقا).

(164) ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، معاني القراءات، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م:344.

(165) ينظر: ابن جني، الخصائص:155/2، و شحاته ، عيسى، العربية والنص القرآني دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، دار قبا للطباعة والنشر، مصر، ط1، 2001م:200، و أبو جناح ، صاحب، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، عمان، ط1، 1419هـ، 1999م:61.

(166) ينظر: الفراء، معاني القرآن:370/2.

(167) السمين الحلبي، الدر المصون:527،528/8.

(168) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 253/15 (لقا)

(169) ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1423 هـ، 2003 م:332/4.

(170) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 248/2، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها:102،103/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 22/2.

(171) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:477/4، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف:2648 (م93)، وابن عصفور، الممتع:636/2.

(172) ينظر: أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 159/1، و خان ، محمد، اللهجات العربية والقراءات القرآنية:260.

(173) ينظر: ستيتية ، سمير، القرأءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004م:82.

(174) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: 438/4،و ستيتية ، سمير، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية:82،83.

(175) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 22/8.

(176) ينظر: الزبيدي، تاج العروس: 482/26 (ولق)

(177) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 602/2، والمبرد، المقتضب: 83/1، وابن جني، المنصف:188/1.

(178) ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي: 44، و عيسى ، عبد العظيم، قواعد حذف العلة في ضوء بعض الأمثلة القرآنية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 19، يناير 2017م:133.

(179) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه:111/4، والأخفش، معاني القرآن: 602/2.

(180) ينظر: ابن عصفور، الممتع: 433.

(181) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 784/2 (م112)، و الشايب ، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية10، 1989م:42،43.

(182) ابن منظور، لسان العرب: 7/10 (ألق).

(183) الزبيدي، تاج العروس: 31/25 (ألق).

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1386هـ 1966م.
2. إبراهيم محمد الدناع، التطريز اللغوي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م.
3. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1975م.
4. أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د. ت، د. ط).
5. أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: بركات يوسف عبود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.
6. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ،1998م.
7. أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (ت458هـ)، المخصص، دار الفكر، بيروت، ط1، 1398هـ، 1978م.
8. أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419هـ،1998م.
9. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1، ب ت.
10. أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م.
11. أبو الفتح عثمان ابن جني، (ت 392هـ)، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعساني وآخرين، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ط2، 1390هـ، 1970م.

12. أبو الفتح عثمان ابن جني، (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ، 1993م.
13. أبو الفتح عثمان ابن جني، (ت392هـ)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر،ط1، 1973م.
14. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط1، 1997م.
15. أبو القاسم الحسن بن محمد الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، المفردات في غريب القرآن، ضبطه: هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1423هـ،2002م.
16. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ترتيب وضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت، د. ط).
17. أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ، 1984م.
18. أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط4، 1402هـ، 1982م.
19. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، الرياض، (د. ت، د. ط).
20. أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم الثمانيني، (ت442هـ)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ، 1999م.
21. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ، 1982م.
22. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويلآي القرآن، ضبط: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ، 2001م.
23. أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية للكتاب، ط1، 1986م.

24. أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه، (370هـ)– إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1986م.

25. أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1423 هـ، 2003 م.

26. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، ط1، 1401هـ.

27. أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت654هـ)، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ 1994م.

28. أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (516هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرون، دار طيبة، ط4، 1417هـ، 1997م.

29. أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ، 2001م.

30. أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: السيد عبدالعال وآخرون، الدوحة، ط1، 1405هـ، 1985م.

31. أبو منصورمحمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، معاني القراءات، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م.

32. أبو بكر محمد بن سهيل ابن السراج (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ،1996م.

33. أحمد الخراط، معجم مفردات الإعلال والإبدال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ، 1989م.

34. أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، ط1، 1406هـ، 1986م.

35. أحمد شريف، دلالة الصيغ في ضوء علم اللغة الحديث، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، 1419هـ، 1998م.

36. أحمد صفاء العاني، التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلد 10، عدد1، 2015م.

37. أحمد عبدالستار، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1394هـ، 1974م.

38. أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1، 146هـ، 1996م.

39. أحمد محمد الميداني (ت518هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ، 1981م.

40. الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت215هـ)، معاني القرآن،عالم الكتب، بيروت، ط1405،1هـ، 1985م.

41. إسماعيل بن حماد (ت392هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م.

42. أشواق النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2005م.

43. امرؤ القيس، ديوانه، ضبط وتصحيح: مصطفى عبدالشافي على شرح السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004م.

44. بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبدالستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ط1، 1990م.

45. تقي الدين أبو الخير منصور ابن فلاح اليمني (ت680هـ)، المغني في النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،ط2000،1م.

46. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994م.

47. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1979م.

48. حامد عبدالقادر، معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد العاشر، القاهرة، 1958م.
49. خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، ط1، ب (ت، ط).
50. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.
51. الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، الجمل في النَّحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ، 1995م.
52. ردة الله الطلحي، دلالة السياق، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1423هـ.
53. رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ، 1982م.
54. رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998م.
55. سمير ستيتية، القرأءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004م.
56. شهاب الدين أحمد بن أبي جحلة المغربي (ت776هـ)، ديوان الصبابة، (د. ت، د. ط).
57. شهاب الدين محمود بن عبدالله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
58. صاحب أبو جناح، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، عمان، ط1، 1419هـ، 1999م.
59. الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الشركة التونسية، ط1، 1973م.
60. عباس محمود العقاد، الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 14، 1962م.

61. عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ط1982،1م.
62. عبدالرحمن أيوب، اللغة والتطور، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط 1، 1969م .
63. عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، (د. ت، د. ط).
64. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، الدر المنثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط1، 1424هـ، 2003م.
65. عبدالرحمن بن محمد ابن أبي زرعة (تق4هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1422هـ، 2001م.
66. عبدالرزاق توالبي، صرف تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2014م.
67. عبدالعظيم، قواعد حذف العلة في ضوء بعض الأمثلة القرآنية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 19، يناير 2017م.
68. عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ)، في التصريف ، تحقيق: محسن سالم العمير، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، 1988م.
69. عبدالله بن جعفر ابن درستويه (ت347هـ)، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1975م.
70. علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1404هـ، 1984م.
71. علي بن مؤمن بن علي الأشبيلي ابن عصفور (ت669هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ، 1983م.
72. علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1986م .

73. عيسى شحاته، العربية والنص القرآني دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، دار قبا للطباعة والنشر، مصر، ط1، 2001م.
74. فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1397،1هـ، 1977م.
75. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، مطابع جامعة بغداد، بيت الحكمة، ط2، 1990م.
76. فرحان القيسي، الخلاف اللغوي في المضمرات في العربية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، 1998م.
77. فليش، هنري، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق العربي– بيروت،ط2، (د. ت، د. ط).
78. فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م.
79. القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت ق4هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبوعات المجمع العلمي، بغداد، ط1، 1987م.
80. لطف الله بن محمد الغياث (ت 1035هـ)، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، مصر،ط1، 1984م.
81. ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، 1973م، (د. ت، د. ط).
82. محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور (1393هـ)، التحرير والتنوير، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، 2000م.
83. محمد بن ضياء الدين عمر الرازي (ت604هـ)، مفاتيح الغيب، تقديم: خليل محيي الدين، دار الفكر، بيروت، ط3، 1414هـ، 1993م.

84. محمد بن علي الشوكاني (1250هـ)، فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت، د. ط).

85. محمد بن يوسف أبو حيان (745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ومراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م.

86. محمد بن يوسف أبوحيان (ت745هـ)، المبدع في التَّصريف، تحقيق: عبدالمجيد السيد، دارالعروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1402هـ 1982م.

87. محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي أبو حيان، (ت754هـ)، البحر المحيط، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م.

88. محمد بنعبدالله بن الوراق (ت381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002م.

89. محمد خان، اللهجات العربية والقراءات القرآنية - دراسة في البحر المحيط، دار الفجر للطباعة والنشر، ط2، 2003م.

90. محمد عبدالرزاق الحسني الزبيدي (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الهداية، (د. ت، د. ط).

91. محمد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، ط1، 1983م.

92. محمود السعران، علم اللغة، مصر، 1962م.

93. موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ب (ت. ط).

94. النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة.

95. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق، ط1409،1هـ، 1989م.

96. نسرين العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 1423هـ، 2003م.

97. نوزاد أحمد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة قار يونس، ليبيا، ط1، 1996م.

98. هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف، ط1، 1980م.

99. يحيى بن زكريا الفراء (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ،1983م.

100. يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، الكويت، ط1، 1407هـ، 1987م.